كتابك

١٥٠

د. عبد الحكيم راضى

النقد والتجديد في الشعر العباسي

دار المعارف



هـذا الكتاب

يقوم هذا البحث على تصحيح فكرة خاطئة شاعت عن النقد العربى فى عصوره الأولى . . وهى ما لحق بالنقاد العرب من تهمة التعصب على الشعراء المحدثين ورفض شعرهم وتفضيل الجاهليين عليهم . .

اقرأ ١٥٠

رئيس التحرير أنيس منصور

د. عبد الحكيم راضى

النقد والتجديد فى الشعر العباسى



دار المعارف

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .

مقدمة

يقوم هذا البحث على تصحيح فكرة خاطئة شاعت عن النقد العربي فى عصوره الأولى . . ويتم هذا التصحيح من خلال منهج خاص يقدمه ، ويلتزمه ، المؤلف .

أما الفكرة التى يقوم على تصحيحها فهى ما لحق بالنقاد العرب- خاصة أوائلهم ممن عاشوا أواخر القرن الأول والنصف الأول من القرن الثانى الهجرى- من تهمة التعصب على الشعراء المحدثين- خاصة المجددين منهم- ورفض شعرهم ، وتفضيل الجاهليين عليهم .

ومن هنا يجىء دور المنهج الذى يراه المؤلف ملائماً فى دراسة مثل هذه الموضوعات- فى تراثنا القديم بالذات- ويقوم هذا المنهج على مراعاة الاتجاه الكلى العام ، والنتائج النهائية لهذا الاتجاه ، دون الارتباط بجزئية واحدة معينة على أساس أن التركيز على الجزئيات- منفصلة- قد يوقع فى الخطأ- وربما التناقض- الذى تعصم منه النظرة الشاملة ، والبدء بتكوين اتجاه عام يقوم على استقراء الجزئيات بالفعل ، ليتحول- بعد ذلك- حَكَماً على هذه الجزئيات بالقبول أو الرد .

فى ضوء هذا المنهج يكون علينا أن نستعرض نماذج من المواقف

العامة لأعلام النقاد الأوائل ، وذلك فى مواجهة الدعوى المتكررة بتعصبهم على شعر المحدثين . . الأمر الذى يقتضى محاولة لتعليل الأخذ بهذه الدعوى أصلاً ، حيث تشير الدلائل إلى أن الإخلال بمقتضيات القراءة الصحيحة لنصوص النقد العربى ، وفقاً للمنهج الذى أخذنا به . . هذا الإخلال هو العامل الكامن وراء الوقوع فى هذا اللبس .

ثم تعقب ذلك محاولة للتفسير – التفسير لبعض النصوص الصريحة فى تفضِيل صفة القدم على صفة الحداثة فى الشعر . وتكشف هذه المحاولة – بدورها – عن علة أخرى لدعوى تعصب أوائل النقاد للقديم ، على أساس عدم الفهم لطبيعة المهمة المزدوجة التى كان عليهم الاضطلاع بها . . أعنى العمل على تنقية اللغة وجمع نماذجها الصالحة لاستنباط القواعد منها ، وفى نفس الوقت القيام بعملية التقويم – من زاوية فنية – لتراث الشعر ، السابق عليهم والمعاصر لهم ، وهو ما دعا إلى تعدد فى المواقف ، أدى – بدوره – إلى تضارب ، فى الظاهر ، بين القبول والرفض بعيداً عن قضية التعصب المطلق للقديم ضد المحدث .

د . عبد الحكيم راضي

مدرس البلاغة والنقد

كلية الآداب – جامعة القاهرة

موقف قدامى النقاد من شعر المحدثين

كما تصوره الدراسات الحديثة

ونعود إلى تفصيل دعوى تعصب قدامى النقاد على شعر المحدثين ، وهى الدعوى التى دأبت الدراسات الحديثة على ترديدها مصورةً موقف أولئك النقاد – من نحاة ولغويين ورواة – من شعر المحدثين ومن حركات التجديد فى الشعر العربى ، على أنه موقف التعصب للقديم ضد كل ما هو جديد ، وأن أولئك النقاد قد ظلوا – حتى بعد (تسامحهم) فى رواية شعر المحدثين – لا يقبلون منه إلا ما كان سائراً فى ركاب القديم فى أسلوبه وبنائه الفنى . . وقد تمادت الدراسات الحديثة فى تثبيت هذا التصور إلى حد القول بأنه لم يكن لأولئك النقاد من حيثيات فى رفض شعر المحدثين وقبول الشعر القديم سوى عامل الزمن : فهم قد رفضوا الحديث لمجرد حداثته ، وقبلوا القديم لمجرد قدمه .

وراح أصحاب هذه الدراسات يحملون أولئك النقاد مسئولية كل ما تصوروا أنه نتيجة لنزعة محافظة فى الشعر العربى ، كما راحوا يحشدون النصوص التى تؤيد هذا التصور ، وهى وإن تكن نصوصاً معدودة واردة فى جميع الأبحاث بلا استثناء تقريباً ، فإنها تؤكد إخلال هذه

الأبحاث بشروط القراءة الصحيحة اللازمة لفهم النقد العربى القديم على حقيقته .

ويمكن التأكد من هذا باستعراض نماذج من تناول الدارسين المحدثين لهذه القضية ، فقد اكتفى هؤلاء الدارسون ببضعة نصوص غامضة ، قد يحمل بعضها الدلالة على (احترام) بعض النقاد للقديم ، دون غض من شعر المحدثين ، أو يحمل بعضها الإشارة إلى مآخذ معينة ليست مقصورة على شعر المحدثين ، وقد لا يشير بعضها إلى شىء على الإطلاق .

لقد أشار نكلسون (R.A.Nicholson) مثلاً – فى كتابه (التاريخ الأدبى للعرب) الذى صدرت الطبعة الأولى منه عام ١٩٠٧ إلى أن متقدمى اللغويين والرواة قد حكموا فى تقويم الشعر مقياساً زمنيا ، أساسه أن التقدم فى الزمن دليل على التفوق الشعرى ، بينما يدل التأخر على الانحطاط ، وأن الحد الفاصل هو ظهور الإسلام ، ويؤكد هذا بإشارته – فى بعض تعليقاته – إلى عبارة أبى عمرو بن العلاء التى أعلن فيها أنه ما كان ليفضل أحداً على الأخطل – الشاعر الإسلامى المعروف – لو أنه كان قد أدرك يوماً واحداً من الجاهلية . وإذا كان نكلسون يجعل من ابن قتيبة أول ناقد يسوى بين المحدث والقديم ، ويقبل الشعر على أساس ما فيه من ميزات لا على أساس عصره ، أو – كما صرح فى موضع آخر – أن ذلك الناقد هو الذى حث على أن يُقَوَّم المحدثون على أساس جمالى

وليس على أسس تاريخية أو لغوية . . فإن هذا لا يعنى أكثر من أنه يلحق تهمة التعصب ضد شعر المحدثين بكل النقاد فيما قبل ابن قتيبة .

وهذا نفسه ما ذهب إليه الأستاذ الدكتور طه حسين فى مجموعة من المقالات الأسبوعية نشرها فى أعوام ١٩٢٢- ١٩٢٤ فى جريدة (السياسة) جمعها موضوع واحد هو (القدماء والمحدثون) وقد أكد فى هذه المقالات أن العرب كانوا أحراراً فى الحياة المادية . . محافظين فى الحياة الأدبية ، وأن الشعراء الذين كانوا يجرؤون على أن ينكروا هذه المحافظة ويحاولوا تحرير الشعر قليلاً أو كثيراً ، كانوا يتعرضون لسخط الأئمة وعلماء الدين ، وأن أولئك الأئمة والعلماء كانوا بطبيعة منازلهم الدينية حريصين على القديم أعداء لكل جديد ، كما كانوا أيضاً- بحكم منزلتهم اللغوية- مضطرين إلى أن يحتفظوا لا بقواعد اللغة وأصولها فحسب ، بل بألفاظها وأساليبها أيضاً ، مما جعل موقف الشعراء المجددين حرجاً- تماماً كموقف الفلاسفة المجددين- وقد تعرض هؤلاء وأولئك للحبس والضرب والنفى ، وغير ذلك من ضروب الاضطهاد .

وقسم المرحوم الأستاذ طه إبراهيم قدامى النقاد إلى فريقين : المناصرين للجديد والمتعصبين للقديم ، وقال : إن أخص الناس الذين كانوا يتعصبون للقدماء ولا يكادون يقرون بإحسان لمحدث هم النحويون واللغويون ،ومثل لأولئك بأبى عمرو بن العلاء- الذى وصفه بشدة التعصب للجاهليين بحيث لم يكن يرى الشعر إلاَّ لهم ، وأن من بعدهم

ليسوا بشيء ، وأنه غالى فى ذلك مغالاة صرفته إلى النظر إلى المتقدم بعين الجلالة لا لسبب إلا لأنه متقدم ، وإلى المتأخر بعين الاحتقار لا لسبب إلا لأنه متأخر ، وحتى أقام الموازنة على العصر لا على الشعر ، ووصف كبار الشعراء الإسلاميين– أمثال الفرزدق وجرير والأخطل– بأنهم (محدثون) ، وصرح بما يفيد أنه لا يروى أشعارهم . ويقول المؤلف : إن من كان هذا شأنه مع الإسلاميين فأحرى به ألا يسلّم بفضل لمولد– يعنى الشعراء الجدد ممن دخل فى نسبهم عنصر أجنبى– ويؤكد أن النقاد اللغويين قد استمروا فى القرنين الثانى والثالث على نفس النظرة ، زاهدين فى الشعر المحدث ، مولين وجوههم عنه ، مؤثرين عليه القديم .

وفى سنة ١٩٣٩ كتب المرحوم الأستاذ أحمد أمين مقالاً بعنوان (جناية الأدب الجاهلى على الأدب العربى) جاء فيه أن الشعر العباسى لم يساير الحياة الجديدة التى أخذ بها ذلك العصر ، وأن السبب فى هذا هو وجود فريق من اللغويين– أمثال الأصمعى وأبى عمرو بن العلاء وابن الأعرابى – تزعم الدعوة إلى القديم ، خاصة الشعر الجاهلى ، وأن الصراع بين ذلك الفريق وبين دعاة التجديد من الشعراء – أمثال أبى نواس – قد انتهى بانتصار الدعاة إلى القديم ، بحيث ساد تقديس الشعر الجاهلى وكل شيء جاهلى ، مما شل الأدب العربى شللاً فظيعاً وأثر فى انعدام حركة التجديد فى الشعر وعدم مسايرته لروح العصر وانحباسه فى قوالب تقليدية لا يتعداها .

وقد استمر على نفس الرأى فى كتابه (النقد الأدبى) ورأى أنه كان من أثر فريق المحافظين «تخوف كثير من الشعراء أن يخرجوا على التقاليد القديمة فيثيروا سخطهم ونقدهم».

وسار المرحوم الدكتور محمد مندور فى كتابه (النقد المنهجى عند العرب) فى نفس الاتجاه، وأكد حرص علماء اللغة على الشعر القديم، إذ كانوا يتخذونه حجة فى تفسير القرآن والحديث، وقال: إن اتصال الشعر بالدين على هذا النحو كان السبب الأكبر فى الانتصار للقديم، وإن الأمر لم يقف عند هذا الحد، بل امتد إلى الشعراء أنفسهم، إذ لم يروا بدًّا – لكى يُروَى عنهم شعرُهُم – من أن يحاكوا الشعر القديم، لا فى أسلوبه فحسب، بل فى بنائه الفنى. من هنا انتهى الأمر بالشعراء العرب – فيما يقول – إلى أن حبسوا أنفسهم فى تفاصيل الصور والمعانى القديمة.

وأكد المرحوم الدكتور إبراهيم سلامة فى كتابه (بلاغة أرسطو بين العرب واليونان) أن العلماء باللغة والنحو ورواية الأدب ممن يعتمدون على القديم قد «وقفوا أمام المحدثين رصداً، يعدون عليهم أنفاسهم، ويميزون بين الحار منها والبارد، فإذا أحسوا بنفس جديد خنقوه فى أول تردده مخافة أن تستطيل به الحياة» ويقول: إن «مثل هذا الظلم قد وقع فعلاً، وعانى منه الشعراء كثيراً.. وأثر تأثيره بالرجعة إلى الوراء»..

من هنا لم يقف الشعراء المحدثون عند حد ما يمليه الزمن والمدنية الحديثة

التى عاشوها ، وإنما جاروا– مضطرين أو متعمدين– الرواة وعلماء اللغة الذين كانوا يعتزون بالقديم .

كذلك ذهب الأستاذ الدكتور شكرى عياد فى دراسته عن أثر الترجمة التى قام بها العرب لكتابة الشعر الأرسطى على البلاغة العربية . . إلى أن نشأة النقد العربى الخالص– كما يمثلها كتاب (طبقات الشعراء) لابن سلام– كانت شديدة الاتصال بعلوم العربية ، وأنه لهذا السبب قصر أعلام ذلك النقد– من الرواة واللغويين– عنايتهم على الشعراء الجاهليين والإسلاميين ، ولم ينظروا فى شيء من شعر المحدثين ، ويقول : إن النقد العربى «ألزم المحدثين منهج القصيدة العربية» وأنه كان نقدًا جزئيًّا ذاتيًّا ، وأنه حين قرر قانوناً عامًّا «كان هذا القانون هو اتباع الأقدمين» .

وعرض الدكتور محمد مصطفى هدارة ، فى بحثه عن (مشكلة السرقات فى النقد العربى) لموضوع الخصومة بين القدماء والمحدثين ، وأشار إلى انقسام النقاد والأدباء إلى فريقين ، أحدهما يدافع عن القديم ويتعصب له ، والآخر يدافع عن الحديث ويتعصب له ، ومثل الفريق الأول رواة الشعر وعلماؤه ، الذين كانوا الفئة المهيمنة على أذواق الناس وفهمهم لطبيعة الشعر ، والذين حاولوا الانتقاد من شعر المحدثين ما أمكن .

هذه نماذج– فقط– من أقوال الدارسين المحدثين فى اتهامهم النقد العربى القديم ابتداء من أواخر القرن الأول الهجرى وأوائل الثانى– وبالذات فى بيئة الرواة واللغويين والنحاة– الذين مثلوا نقاد الشعر فى

تلك الفترة– بالتعصب ضد شعر المحدثين ورفضه ، وهناك نماذج أخرى ، كثيرة تسير فى نفس الخط لا داعى لذكرها طلباً للاختصار .

* * *

إن السؤال الذى يفرض نفسه– منطقيًّا– بعد سماع هذه الآراء . . يتعلق حتماً بالمبررات– أو الأسباب– التى استند إليها أصحاب هذه الدعوى– أعنى دعوى تعصب النقد العربى القديم ضد شعر المحدثين فى العصر العباسى ، خاصة أصحاب نزعات التجديد من بينهم . وهنا نجد تعلق هؤلاء الدارسين بعدد قليل من النصوص والتصريحات والأحكام التى تنسب إلى الرعيل الأول من النقاد ، فهم ينسبون إلى أبى عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) قوله عن الشاعر الإسلامى الأخطل : إنه لو أدرك يوماً واحداً من الجاهلية ما فضل عليه أحداً ، وأنه لم يكن يحتج بأشعار الإسلاميين ، وأنه سَمَّاهم (محدثين) ، وأنه لهذا السبب– أى لحداثتهم– لم يكن يروى أشعارهم ، وقال عنهم «ما كان من حَسَنٍ فقد سُبقوا إليه ، وما كان من قبيح فهو من عندهم ، ليس النمط واحداً ، ترى قطعة ديباج ، وقطعة مَسِيحٍ وقطعة نِطْع» – أى أن مستوى شعرهم فى غاية التفاوت – وهم يوردون قصة لخلف الأحمر (ت ١٨٠ هـ) مع الشاعر ابن مُنَاذِر الذى طلب من خلف أن يقارن بين شعره وبين أشعار الجاهلين ، وقصة أخرى مماثلة لنفس الشاعر مع أبى عبيدة (ت ٢٠٩ هـ) وبالمثل يذكرون قصة إعجاب الأعرابى

(ت ٣٢١ هـ) بأرجوزة لأبي تمام – على أنها لشاعر من هذيل – وأمره بكتابتها ، ثم تمزيقه لها حين علم أنها لأبي تمام . ويحكون عن الأصمعي (ت ٢١٥ هـ) موقفاً مشابهاً مع بيتين لإسحاق الموصلي ، فقد رجع الأصمعي عن استحسانه للبيتين حين علم أنهما لإسحق . كما يذكرون إعجابه الشديد بالشاعر ابن هرمة ، وتصريحه بأنه ما يؤخره عن الفحول – عنده – إلاّ قرب عهده .

وعلى نحو من وصف أبي عمرو لشعر المحدثين بالتفاوت في المستوى ، يذكرون – بالمثل – قول ابن الأعرابي عن تلك الأشعار : إنها مثل الريحان يُشَمُّ يوماً ويذوى فيرمى به ، وأشعار القدماء مثل المسك والعنبر كلما حركته ازداد طيباً ، وكذلك ينقلون قوله ، وقد سئل عن بعض شعر أبي نواس : أما هذا من أحسن الشعر ؟ فقال : بلى ، ولكن القديم أحب إليّ .

وهناك أخبار أخرى قليلة نحو ما ينسب إلى أبي رياش القيسي في تعصبه على أبي تمام والبحتري ، ومن هذه الأخبار ما ينسب إلى إسحاق الموصلي نفسه ، وأنه – وهو الشاعر المحدث – كان يفضل شعر القدماء على شعر المحدثين . .

صورة واقعية

من مواقف قدامى النقاد

وكما قلنا تمثل تلك الآراء والنصوص المنطلق الذى صدر عنه الدارسون المحدثون فى القول بدعوى مقاومة النقاد العرب لنزعات التجديد لدى الشعراء العباسيين ، وهى دعوى غير صحيحة – فيما نرى .

ويقتضى التصحيح أن نبدأ بإعادة النظر فى مواقف ذلك الفريق من النقاد على أساس من نظرة شاملة تتخطى ما يمكن تسميته بـ (النتوءات الهشة) الممثلة فى النصوص القليلة والمشوشة التى اعتمد عليها هؤلاء الدارسون ، وانطلاقاً من هذه النظرة يمكننا أن نتبين أن أعلام ذلك النقد لم يكونوا بهذه الصورة من التعصب للقديم والمقاومة لكل جديد ، بالعكس من ذلك نتبين أن الجديد كان دائماً محل قبولهم ، أكثر من هذا أنهم حثوا عليه ، ونبهوا على من سولت له نفسه أن يستعير من غيره ، ولقد جاء الوقت الذى أصبح فيه هذا الشاعر أو ذاك يُفَضَّل على غيره لأنه مجدد ولأنه مبتكر ، ومعنى هذا أن هناك خَطًّا متصلاً فى النقد العربى ليس عماده التعصب ضد الحديث وتقديس القديم ، وإنما عماده قبول التجديد والترحيب به ، وهذا ما توضحه القراءة المتأنية والمجردة من أية

أفكار مسبقة عن ذلك النقد .

وعلى سبيل المثال : **أبوعمروبن العلاء** . . أشهر من اتهموا بالتعصب ضد ما ليس جاهليًّا ، لقد نالت طبقة الإسلاميين الكثير من تقدير ذلك الرجل ، وأعجب بواحد منهم على وجه الخصوص هو الأخطل . كما أعجب أيضاً بشعر محدث آخر هو جرير ، الذى كان يُشبِّهه بالأعشى – على نحو تشبيهه للأخطل بالنابغة ، وللفرزدق بزهير – والذى كان يجلس إليه يستمع إلى شعره ، وهو يمليه ، ثم يقوم بنصيبه من روايته وتصحيحه . كذلك كان يقوم بدور الراوية لما يدلى به الشاعر من أحكام نقدية على غيره من الشعراء . وهذا نفسه هو الموقف الذى كان يتخذه من الفرزدق وذى الرُّمة الذى روى شعره ووصفه بأنه فصيح ، والذى اختار من شعره مثالاً للأبيات المتَمكِّنة القوافى ، ومثالاً لأطرف بيت قالته العرب ، كما أبدى إعجابه الشديد بالاستعارة فى قوله :

أقامَتْ بِهِ حتى ذَوَى العُودُ فى الثَّرى
ولَفَّ الثُّرَيَّا فى مُلاَءَتِهِ الفَجْرُ

ونراه يختار أغزل بيت قالته العرب من شعر عمربن أبى ربيعة ، كما كان شديد الاستحسان لشعر عَدِىّ بن الرِّقَاع الذى اختار من شعره ومن شعر الراعى والطِّرِمَّاح وذى الرمة أمثلة للتشبيهات العُقْم (التشبيهات المبتكرة) .

وإذا كانت هذه الروايات تصحح ما كان شائعاً عن ذلك الرجل من

إغفاله ، بل ازدرائه لشعر الإسلاميين ، فإنها تؤكد أيضاً أن الرجل كان على معرفة بأشعار مُخَضْرَمِى الدولتين – الأموية والعباسية – كأبى حيَّة النميرى ، والشاعر المعروف بابن المولى . بل إنه كان على معرفة بشعر بشار – أحد رواد البديع وزعيم المحدثين – وهو عنده أبدعُ الناس وأمدحهُم وأهجاهُم بَيْتاً ، كما أنه واحد من أصحاب أحسن الابتداءات فى رأيه .

أما **الأصمعى** فهو مثل أستاذه أبى عمرو : يروى للإسلاميين ، ويفضلهم أحياناً على الجاهليين وقد جاء فى « الأغانى » أن أبا عبيدة والأصمعى كانا يقولان عن بيتين للطِّرِمَّاح إنه فيهما أشعر الناس ، كذلك يسجل الأصمعى إعجابه بابن هَرْمَة الذى كان يختم به الشعراء ، والذى روى شعره ووثَّقه حيث كان هذا الشعر يراجع على روايته .

ولا يلبث أن يختم الشعراء بشاعر أحدث ، هو بشار ، الذى تتبع الأصمعى أخباره ومناسبات شعره يسجلها ويرويها ، وهو مصدر عدد غير قليل من أخبار ذلك الشاعر فى « الأغانى » ، بل إنه يتتبع أوليات شعره وقصص اشتهاره كشاعر مَرْهُوبِ الجانب ، وكشاعر مدَّاح أيضاً ، وهناك أخبار تشير إلى تتبعه لصدى شعره فى نفوس الناس ، ومناقشته أسباب ذيوعه مع الشاعر نفسه . ونراه يعلن إعجابه بقدرة ذلك الشاعر على التشبيه بالرغم من ظروفه الخاصة التى كانت تمنعه من رؤية

الأشياء ، وقد وصفه بأنه (يشبه الأشياء بعضها ببعض فيأتى بما لا يقدر البصراء أن يأتوا بمثله) .

وقد شرح فى مواضع أخرى أسباب إعجابه بذلك الشاعر ، وهى تدور حول كثرة فنونه وسعة تصرفه ، وأنه كان مطبوعاً لا يكلف طبعه شيئاً متعذراً ، وكان يشبهه من بين القدماء بالأعشى والنابغة الذبيانى .
وتجدر الإشارة إلى أن تشبيه هذا الشاعر أو ذاك من المحدثين بشاعر أو أكثر من الجاهليين أو المخضرمين لا يعنى أن ذلك الفريق من النقاد كان يفضل من المحدثين – أو يقبل – من يسير على النهج القديم ، ويجارى القدماء فى كل شىء ، كما هو الظن الشائع لدى الدارسين فى العصر الحديث – فهذا الظن لا يستقيم مع تعليل الأصمعى تفضيله لبشار على مَرْوان حين سئل : أيهما أشعر ؟ فأجاب : بشار (فَسُئِل عن السبب فى ذلك ، فقال : **لأن مروان سلك طريقاً كثير من يسلكه ، فلم يلحق من تقدمه ، وشركه فيه من كان فى عصره ، وبشار سلك طريقاً لم يُسْلك ، وأحسن فيه ، وتَفَرَّدَ به ، وهو أكثر تصرفاً وفنون شعر ، وأغزر وأوسع بديعاً ، ومروان لم يتجاوز مذهب الأوائل)** .

وسجل الأصمعى إعجابه بشعر السيد الحميرى ، الشاعر الذى صرف شعره إلى خدمة مذهبه الاعتقادى ، وقال إنه لولا مذهبه فى سب السلف ما قدم عليه أحداً من طبقته . كذلك نال العباس بن الأحنف قدراً ملحوظا من إعجاب الأصمعى وتقديره ، وقد أنشد بعض شعره

على أنه أحسن ما يحفظ للمحدثين .

واستحوذ أبو نواس على إعجاب الأصمعى إلى أبعد الحدود ، وفى «طبقات الشعراء» لابن المعتز قصة تبدأ بمنادمة الأصمعى للفضل ابن يحيى البرمكى ، وينشد الأصمعى بيتاً لأبى نواس فى الخمر ، ثم ينشد القطعة كاملة بناء على رغبة الفضل ، ثم يقول عن أبى نواس إنه . . . بمكان من الأدب . . وهو من الشعر بالمحل الذى قد علمته ، أليس هو القائل :

ذكَرْتُمْ من التَّرْحَالِ يوماً فَغَمَّنَا   فلوْ قَدْ فَعَلْتُمْ صَبَّحَ الموْتُ بَعْضَنَا

ثم يندفع فينشد القصيدة بأكملها ، وهى فى مدح الفضل ، ومقدمتها ألصق بالمقدمات الجديدة : تقوم على الغزل ، وترفض الرحلة على الإبل ، وتنص على السير فوق النعال ، ومن يقرأ ما صوّره ابن قتيبة على أنه من شروط المقدمة التقليدية ، والتى لم يتمسك هو نفسه بها ، يعلم أى خروج صريح على مَا عُدَّ من التقاليد ، اشتملت عليه قصيدة أبى نواس التى تمثل بها الأصمعى ، الذى صرح فى أكثر من موضع بكثرة روايته من شعر أبى نواس ، كما عنى بتسجيل بعض ما سبق إليه من معان .

ولم يكن أبو العتاهية – بكل خصائص شعره المعروفة – (من سهولة اللغة ، وعامية الموضوعات ، وخفة الأوزان) خارجاً عن دائرة اهتمام الأصمعى ، فقد كان يستحسن شعره ، ويصفه وصفاً ينطبق على

أوصاف الشعر المثالى فى نظره . كما أبدى استحسانه لشاعر عباسى آخر هو محمد بن حازم الباهلى . ورغم التنافس الحاد الذى كان بين الأصمعى وبين إسحاق الموصلى ، والذى قد يعلل بعض ما رُوِىَ من مآخذ الأصمعى على ذلك الشاعر ، لم يتردد الأول فى إعلان استحسانه لشعر الأخير فى أكثر من مناسبة .

وثالث من اشتهروا بالتعصب ضد المحدثين هو أبو عبد الله محمد بن زياد المعروف **بابن الأعرابى**– وغالباً ما تقوم التهمة المنسوبة إليه على أساس موقفه من شاعرين عباسييّن نقلت بعض الأخبار عن طعنه عليهما ، وهما أبو نواس وأبو تمام ، كما تقوم على تصريح ينسب إليه يشير فيه إلى تفضيل القديم عموماً .

على أن حقيقة موقفه من الشعراء المحدثين فى عصره لا تختلف عن موقف غيره من النقاد ، قبولاً لشعر أولئك الشعراء وتنويهاً به ، وقد صرح مرة بأنه يختم الشعراء بابن هَرْمَة ، وصرح مرة أخرى بأنه يختمهم بمروان الذى حظى بغير قليل من تقدير ذلك الناقد . ونراه يثنى على العباس بن الأحنف ، وقد وصف شيئاً من شعره بأنه (كلام قريب مليح) .

وهو واسع الاطلاع على شعر أبى نواس ، وقد جعله صاحب أمدح بيت قاله مولد ، كما يثنى على بعض افتتاحياته مستبعداً أن يكون فى مقدور أحد من معاصريه أن يأتى بمثله ، ونراه يشارك جلساءه فى

استعراض شعره فى الخمر واختيار أحسن بيت قاله الشاعر فى الموضوع ، وفى (زهر الآداب) خبر عن طعن ابن الأعرابى على أبى نواس ثم رجوعه عن ذلك ، إلى كتابة شعره وروايته وهذا ما يؤيده خبر عند ابن منظور عن كتابة ابن الأعرابى لشعر أبى نواس فى صحيفة خاصة به كان يخفيها عن الناس .

واحتفل ابن الأعرابى بشعر أبى العتاهية وروى كثيراً من شعره وأخباره ومناسبات شعره ، وتعدى ذلك كله إلى الدفاع الصريح عن الشاعر وإظهار مزايا شعره والإشادة به فيما يشبه المناظرة مع أحد عائبيه الذى عارضه ابن الأعرابى وسفّه رأيه ، منشداً نماذج من شعر الشاعر ، واصفاً مذهبه بأنه (ضرب من السحر) .

كذلك أعجب بشاعر مغمور لم يكن بذى مكانة فى قصور الحكام ، وهو محمد بن حازم الباهلى – الذى سبق أن رأينا إعجاب الأصمعى به – وقد صرح بأنه لا يعرف فى التفجُّع على الشباب وذم الشيب – على كثرة ما قالته العرب فى هذا الموضوع – أحسن مما قال ذلك الشاعر . وهو يجعل الشاعر العباسى محمد بن وهيب صاحب أهجى بيت قاله المحدثون ، كما يبدو شديد الإعجاب بإسحاق الموصلى ، وقد جاء فى « الأغانى » أنه كان يصفه ويقرظه ويثنى عليه ، ويذكر أدبه وحفظه وعلمه ، كما كان يستحسن قوله :

هَلْ إلى أنْ تَنَامَ عَيْنِى سَبِيلُ إن عَهْدِى بالنَّوْمِ عَهْدٌ طَوِيلُ

غَابَ عَنِّى مَنْ لاَ أُسَمِّى فَعَيْنِى كلَّ يَوْمٍ وَجْداً عليهِ تَسِيلُ

وقد كان يعتبره – فيما يذكر الحاتمى – من أحسن الابتداءات التى للمحدثين .

هذه أيضاً أمثلة – فقط – توضح أن ذلك الفريق من النقاد لم يكونوا بمعزل عن تيار الحياة فى عصرهم ، وأنهم لم يكونوا فى صف القديم على طول الخط ، وأن العكس هو الأقرب للصواب . . ولم نشأ أن نستنفد كل ما نقل من أخبار أولئك النقاد الثلاثة فى هذا الصدد ، كما لم نحاول الوقوف عند بقية زملائهم ، على الرغم من كثرة الأخبار التى تؤكد قبولهم لشعر المحدثين وروايتهم له .

حول شروط القراءة الصحيحة لنصوص النقد العربى

وأمام هذه الحقيقة يعود إلى الذهن السؤال عن الأسس التى أقام عليها دارسو النقد العربى المعاصرون تصويرهم للموقف على أنه تعصب من جانب قدامى النقاد ضد الشعراء المحدثين فى عصرهم ، ومرة أخرى لا نجد إلا مجموعة النصوص التى سبقت الإشارة إليها ، وهى – كما رأينا – قليلة – من ناحية – فضلاً عن عدم توافر الدلالة فى بعضها – من ناحية ثانية – وتعلق البعض الآخر بأحكام عامة لا تقتصر على شعر

المحدثين – من ناحية ثالثة – ثم تعلق البعض الآخر بأمور لغوية ونحوية من ناحية رابعة .

من هنا يمكننا القول – مطمئنين – إن تصوير موقف النقد العربى على أنه موقف الرفض لشعر المحدثين لا يستند إلى حقيقة ذلك الموقف بقدر ما يقوم على أخطاء فى كيفية القراءة والفهم لنصوص النقد العربى القديم . من هذه الأخطاء :

(١) الخلط بين الاتجاه العام المؤثر وبين النصوص المفردة :

وهذا واضح فى تغليب هؤلاء الدارسين لهذا العدد الضئيل من النصوص على تلك الكثرة الهائلة من النصوص المروية عن أولئك النقاد – والتى استعرضنا بعضها – والتى تنقض من الأساس فكرة تعصبهم ضد المحدثين .

والواقع أنه ما لم يؤخذ الاتجاه العام لحركة النقد العربى فى الاعتبار فإنه يكون من الصعب فهم أى موقف من مواقف ذلك النقد ، أو مواقف رجاله . إذ أن مجرد الوقوف عند النصوص – خاصة إذا كانت قليلة وغير قاطعة – لا يكفى ، حيث توجد – من ناحية أخرى – نصوص تنقضها ، وهو ما يمثل إحدى المشاكل التى لا يستطيع تقديم الحلول لها القولُ بفكرة التعصب ، حيث نصبح أمام نصوص متضاربة . وهذا مثال لعدم إمكان الاعتماد على النصوص المفردة .

لقد نقل الدارسون المعاصرون جميعاً – تقريباً – الفقرة التى تضمنتها مقدمة «الشعر والشعراء» لابن قتيبة ، والتى يرى فيها أن لا يخرج متأخر الشعراء عن مذهب المتقدمين فى افتتاح القصيدة . وراح الجميع تقريباً يتهمون ذلك الناقد بالرجعية والجمود ، ودليلهم الوحيد هذه الفقرة ، على أننا ننظر بعد ذلك فى كتاب الرجل فلا نرى أثراً للأخذ بما أعلنه فى مقدمته ، وهذا ما يؤكده استعراض ترجماته لبعض الشعراء المحدثين ممن عُرِفوا بسمات تجديدية خاصة . من أولئك الشعراء بشار الذى اشتهر بأنه زعيم المحدثين وبأنه سلك طريقاً مخالفاً للأوائل ، ومسلم الذى يعد من الرواد المباشرين لمذهب أبى تمام ، ومنهم أيضاً أبو نواس .

ولقد خالف بشار ما نص عليه ابن قتيبة من ضرورة الرحلة على الإبل وقطع الصحراء المخيفة عليها ، وكذلك ضرورة الإلمام بالغزل فى مقدمة القصيدة المدحية ، فترك كل وسائل الرحلة على البر ورحل إلى المهدى فى سفينة وصفها ووصف الرحلة عليها ، كما أعلن إقلاعه عن الغزل فى بعض مقدمات قصائده . و« وقع » مسلم ابن الوليد فى كثير من المخالفات للنهج الذى نص عليه ابن قتيبة ، سواء بإهمال الحديث عن الأطلال والانصراف إلى الحديث عن حياته اللاهية فى مقدماته ، أو بالرحلة على سفينة كما فعل بشار . ومع هذا لا نجد فى حديث ابن قتيبة عن بشار إشارة إلى هذا الخروج عما قرره الناقد ، وإنما يلفتنا عنده وصفه لبشار بأنه من المطبوعين ، وأنه من أشعر المحدثين ، وكذلك اهتمامه

بتسجيل ما سبق إليه من معان ، كما يلفتنا فى حديثه عن مسلم وصفه بأنه (أول من ألطف فى المعانى ورقق القول) دون أن يشير إلى شىء من خروجه على المتعارف – أو ما اعتبره كذلك – فى مقدمة القصيدة . وكان ذلك نفسه هو موقفه مع أبى نواس رغم ما عرف عن دعوته إلى تغيير مقدمة القصيدة ، تلك الدعوة التى تبدو نقيضاً لدعوة ابن قتيبة على طول الخط ، وفيما عدا بعض الملاحظات الجزئية البسيطة لا نسمع فى حديث ابن قتيبة عن أبى نواس سوى عبارات الاستحسان والتقريظ ، والوصف بالعلم والرواية والسبق أيضاً .

هذا مثل على وجوب الاعتماد على الاتجاه العام عند الناقد دون الوقوف عند تصريح مفرد يصدره فى هذه المناسبة أو تلك ثم يتراجع عنه فى نقده التطبيقى ، وهناك أمثلة أخرى على رجوع الناقد – صراحة – عن بعض أقواله ، أو تصريحه بالرأى ونقيضه وهو ما يؤكد عدم دقة الاعتماد على النصوص المفردة فى فهم النقد العربى .

وسوف نوضح فى فرصة أخرى ما وراء تصريح ابن قتيبة – الذى جلب عليه تهمة الرجعية – فى حدود ظروفه التاريخية ، وحسبنا أن نؤكد أنه فى مثل ظروف النقد العربى لا يكون أمام الباحث إلا أن يكرر النظر فى الصورة مرات ومرات محاولاً أن يتبين فيها بعض الخطوط التى يمكن أن يكون لها حظ من الوضوح والاتصال ، وهو ما يضفى على الصورة شيئاً من المنطق ويكسبها صفة الاستمرار ويجنبها صفة التناقض ، ويكون

جل اعتماده هنا على الاتجاه العام فى حركة النقد أكثر من اعتماده على النصوص الجزئية ، وإن كان لا يهمل هذه النصوص ، وإنما ينظر إليها من خلال الإطار العام الذى يطبع حركة النقد فى عمومها بحيث يصبح هذا الاتجاه هو الذى يحكم على دقة النصوص– رغم أنه يقوم على أساسها– وليس العكس ، أى أن النصوص الجزئية لا تحكم نظرتنا إلى الاتجاه العام إلا بمقدار ما تتفق مع هذا الاتجاه .

ولا نعنى بما نسميه الاتجاه العام نظرة سابقة تنتخب النصوص لتأييدها ، ويرفض ما يعارضها تحت دعوى عدم توافقها مع هذا الاتجاه ، ولكننا نعنى به نوعاً من الاستقراء القائم على النظرة الشاملة التى قد تتخطى بعض النتوءات التى لا تتوافق مع اتجاه سير حركة النقد ، لا عن عمد لإهمال ما نسميه بالنتوءات ، ولكن لأن هذا الإهمال والتخطى إنما يعتمد على انعدام أثر هذه النصوص ، وبالتالى لا ينبغى الوقوف عندها مادامت عديمة التأثير . ولا يمكن الحكم عليها بعدم التأثير ما لم ينظر إليها فى ضوء غيرها من النصوص . وفى ضوء ملاءمة هذه النصوص واتفاقها مع النتائج ، بحيث تبدو النصوص المهملة غير ذات موضوع ، وهو ما يقوم سببا مشروعاً لعدم الوقوف عندها .

(ب) التخلص من الأفكار المسبقة :

هذا عن وجوب مراعاة الاتجاه العام المؤثر فى حركة النقد والتفرقة

بينه وبين النصوص المفردة كشرط لقراءة النقد العربى قراءة صحيحة . . وهناك شرط آخر وهو وجوب التخلص من الأفكار المسبقة عن هذا النقد . ولقد كان الإخلال بهذا الشرط – مثل سابقه – عاملاً على وقوع الدارسين المعاصرين فى كثير من الأخطاء ، بل لقد عمل على إخفاء الحقيقة التى كانت تكشف عن نفسها – أحياناً – لبعض هؤلاء الدارسين .

وعلى سبيل المثال ، فإن سيطرة الفكرة القائلة بتعصب النقد القديم ضد شعر المحدثين على بعض الدارسين جعلتهم يفهمون بعض النصوص على أساسها دون أن يكون لهذه النصوص صلة بالقضية ، وإلا فأى تعصب يحمله وصف أبى عمرو للإسلاميين بأنهم «محدثون» ، وأى تعصب يحمله قول إسحاق – وهو الشاعر المحدث – لأبى تمام «إنك تَتَّكِئُ على نفسك» ، ثم أى تعصب ضد شعر المحدثين – من الوجهة الفنية – يحمله عدم استشهاد اللغويين فى ميدان النحو واللغة بشعر المتأخرين ؟ ولقد وصلت سيطرة هذه الفكرة عند البعض إلى حد حملهم على بتر النصوص والوقوف بها عند النقطة التى تكفل له تأييد فكرته . . وهذا ما فعله الدكتور هدارة فى إغفاله لبقية الخبر المروى عن تعصب أبى رياش القيسى ضد المحدثين خاصة البحترى وأبا تمام ، هذه البقية التى تقول : إن أبا رياش سمع شعر البحترى وأعجب به وعرف صاحبه ورجع عن الحط منه بعد ذلك . بل لقد وصل الأمر بالبعض إلى

حد تجاهل دلالة النص نهائيًّا واعتبار هذه الدلالة من قبيل الشذوذ ، وهذا ما نلمحه فى وقوف طه إبراهيم أمام نص الأصمعى فى تفضيله لبشار على مروان مكتفياً بالاستغراب والتعجب ، لأن الأصمعى لغوى ، واللغويون جميعاً – فيما يقول – (كانوا يتعصبون للقدماء على المحدثين ، ولمن هم على طريقة القدماء) ، والأصمعى نفسه – فى رأيه – (من الذين بعدت بهم العصبية فى ذلك) .

ورغم وضوح النص ومجيئه قاطعاً فى الدلالة على تفضيل واحد من رواد الجديد على واحد من المتمسكين بالأسلوب القديم ، إلا أن سيطرة فكرة تعصب اللغويين للقديم جعلت الدارس يتغافل عن المدلول الحقيق للنص مكتفياً بإظهار تعجبه ، وفى هذا التعجب نفسه تكمن المشكلة التى تتمثل فى التناقض بين ما أشيع عن ذلك الفريق من النقاد من معاداة شعر المحدثين وبين نصوص من النوع الذى وقف أمامه طه إبراهيم ، وكذلك بين ما أشيع عنهم من الحض على اتباع القديم وبين ما هو معروف من مهاجمتهم لأدنى صور هذا الاتباع ، وهذا ما دفع البعض إلى القول بأن النقد العربى الخالص قد وضع الشعراء والنقاد جميعاً فى «مأزق» ، وذلك بسبب إلزامه للمحدث بمجاراة القدماء فى كل شىء – كما هو الشائع – ومقاومته فى نفس الوقت لكل صور التوافق مع القدماء فى المعانى والأساليب مما قد يقع الشاعر المحدث فيه أحياناً .

وهكذا تقف الفكرة المسبقة ، والخاطئة فى نفس الوقت ، حائلاً

دون تبين الحقيقة بل دون تقلبها عند انكشافها ، وعاملاً أيضاً على تصور الموقف على غير حقيقته

(جـ) الفهم التاريخى للنصوص :

ومن الشروط المطلوبة لقراءة النقد العربى قراءة صحيحة الفهم التاريخى للنصوص ، أعنى فهمها فى إطار عصرها بما يوضح حقيقة المراد منها ، وقد ساهم الإخلال بهذا الشرط أيضاً فى فهم بعض النصوص على أنها تعنى الغض من شعر المحدثين ، وهناك نصان بالذات أسىء فهمهما وهما : النص المنسوب إلى أبى عمرو فى وصفه لشعر المحدثين بالتفاوت ، وهو ما عناه بقوله «ليس النمط واحداً» . والنص المنسوب إلى ابن الأعرابى فى وصف شعر المحدثين بسرعة زوال الأثر ، وتشبيهه له بالريحان الذى يشم يوماً ثم يذوى فيرمى به ، على حين أن أشعار القدماء تشبه المسك الذى يزداد طيباً بتحريكه .

ومن الواجب النظر إلى هاتين الصفتين فى إطار العصر الذى صدرتا فيه ، ولم تكن صفة تفاوت الشعر بين الجودة والرداءة ، أو الجزالة والليونة صفة خطيرة فى نظر أولئك النقاد الذين صدرت عنهم ، يؤيد هذا إجماعهم على اتصاف شعر النابغة الجعدى بهذه الصفة ، وقد عبروا عن ذلك بقولهم عنه إنه (صاحب خلقان ، عنده مطرف بألف وخلق بدرهم) . هذا ما حكاه الأصمعى عن بعضهم ، وقد عزاه مرة أخرى

إلى الفرزدق ، ورواه مرة ثالثة عن أبي عمرو عن الفرزدق ، ويشرح الأصمعى معنى ذلك الحكم : فبينما كان النابغة (فى كلام أسهل من الزلال وأشد من الصخر ، إذْ لأنَ فذهب) ، وهم ينقلون عن محمد بن سلام قوله (كان النابغة مختلف الشعر) ويذكر ابن سلام أن الأصمعى كان يعجب من النابغة بهذه الصفة (ويمدحه بها وينسبه إلى قلة التكلف فيقول : عنده خمار بواف ومطرف بآلاف) . ويقول ابن قتيبة : أراد العلماء بهذا (أن فى شعره تفاوتاً ، فبعضه جد مبرز وبعضه ردىء ساقط) . وقد وصف الأصمعى شعر أبي العتاهية بأنه (كساحة الملوك يقع فيها الخزف والنوى والذهب) وقد فسرت هذه الصفة بأنها تعنى عدم التكلف ، وهو ما كان يعجب الأصمعى .

وإذا كانت هذه الصفة لم تتسبب فى رفض شعر النابغة ، وإذا كانت محلا للتقدير عند رجل كالأصمعى ، الذى جعلها من صفات الشعر المطبوع ، فإن بإمكاننا القول – من زاوية تاريخية – إن إطلاقها على أشعار المحدثين لم يكن يعنى رفض تلك الأشعار جملة أو التعصب ضدها .

والوصف بالروعة فى الظاهر ، والأثر المؤقت يحدثه الشعر ثم لا يلبث أن يتلاشى هذا الوصف قديم هو الآخر ، وقد عرف به شعر واحد ممن قُبِلَ شعرهم ، وأعنى ذا الرُّمة . فيحكى أبو عبيدة عن جرير وصفه لشعر ذى الرمة بأنه (نقط عروس وأبعار ظباء) ويذكر محمد بن سلام عن أبي

عمرو بن العلاء أنه كان يقول (إنما شعر ذى الرمة نقط عروس تضمحل عن قليل ، وأبعار ظباء لها مشم فى أول شمها ثم تعود إلى أرواح البعر) ويشرح الأصمعى معنى هذا القول بأن (شعر ذى الرمة حلو أول ما تسمعه ، فإذا أكثر إنشاده ضعف ، ولم يكن له حسن) وهذا هو مضمون النقد الذى وجهه ابن الأعرابى إلى شعر المحدثين ، أعنى الوصف بسرعة زوال الأثر الذى يحدثه الشعر.

وإذا لم تكن تلك الصفة من الخطورة – فى نظرهم – بالدرجة التى يسقط معها شاعر كذى الرمة فمن الطبيعى أيضاً أن لا يفهم منها أنها تعنى الرفض لشعر المحدثين.

ومما يجب أن يفهم فى ضوء الإطار التاريخى تلك النصوص التى تشير إلى رفض أولئك النقاد رواية شعر المحدثين ، ومع قلة هذه النصوص ، ومع انصبابها على رواية الشعر بغرض الاستشهاد به نحويًّا ولغويًّا ، وهو الغرض الذى لم يكن شعر المحدثين ، صالحاً له ، ومع ما تأكد من عدم تمسك الرواة فعليًّا بالإقلاع عن رواية أشعار المحدثين فإن طبيعة مهمة الرواة تجعل من عدم روايتهم لأشعار معاصريهم – إن صح ذلك – مسألة أبعد ما تكون عن التعصب والازدراء لتلك الأشعار. إذ كان من المفروض فى الراويَةِ أن يقدم من الأشعار ما ليس فى أيدى الناس ، وبالتالى لم يكن يستشعر كبير فضل فى حفظ شعر المحدثين ، لأنه متداول موجود فى أيدى الناس. وهذا ما يوضحه موقف المبرد من البحترى.

وقد أبدى بعض الدارسين دهشته من خلو كتاب «الكامل» للمبرد من شعر البحترى مع ماكان بينهما من صداقة ، فى الوقت الذى أورد فيه المبرد كثيراً من أشعار أبى تمام فى هذا الكتاب . ونستطيع الظفر بالإجابة على لسان المبرد نفسه ، فقد ذكر أبو الحسن الأخفش أنه سمع المبرد يقول : (ما رأيت أشعر من هذا الرجل – يعنى البحترى – لولا أنه ينشدنى كما ينشدكم لملأت كتبى من أمالى شعره) .

ولاشك أن مثل هذه النزعة من الإحساس بعدم قيمة الرواية لأشعار المعاصرين كانت وراء إقلاع الرواة عن إملاء أو رواية شعر الشعراء من أبناء جيلهم ، كما كانت – إلى جانب عوامل أخرى – وراء بعض العبارات التى تعلى من شأن القدم فى ذاته ، والتى تصف هذا الشاعر أو ذاك بالتفوق والامتياز لولا تأخر زمانه ، كالذى سمعناه من أبى عمرو خاصًّا بالأخطل ، ومن الأصمعى خاصاً بابن هرمة ، ومن ابن الأعرابى خاصاً بالقديم عموماً . فمثل هذه العبارات يمكن فهمها من زاوية معينة على أساس الرغبة فى إسباغ بعض القيمة على الشعر القديم الذى تنبنى المكانة العلمية – ومن ثم المكانة الاجتماعية للراوية – على أساس ما يحفظ منه .

المهمة المزدوجة لأوائل النقاد

بقى نوع آخر من النصوص التى تشير إلى رفض أشعار المحدثين فى مجال معين هو مجال الاستشهاد اللغوى والنحوى ، يمثلها ما رواه الأصمعى من عدم احتجاج أبى عمرو بأشعار الإسلاميين ، كما تمثلها صفة «خاتم الشعراء» التى كانت تتردد على ألسنة اللغويين والنحاة مشيرة إلى توقف الاحتجاج فى هذا الميدان عند أجيال معينة . ومع وضوح القصد تماماً فى مثل هذه العبارات فإن الدارسين المحدثين قد خلطوا بين استبعاد الشعر فى الميدان المشار إليه وبين رفضه لاعتبارات فنية ، وفسروا ما تحمله هذه النصوص على أنه من قبيل التعصب .

وإنما أوقعهم فى هذا الخطأ عدم تبينهم للمهمة المزدوجة التى كان على أوائل النقاد الاضطلاع بها من ناحية ، وعدم تبين مقتضيات ما عرف بحركة التنقية اللغوية من ناحية أخرى . ذلك أن النقاد الذين اضطلعوا بمهمة تقويم الشعر وتوجيهه فى تلك الفترة كانوا يقومون بمهمة ذات وجهين ، لقد كان على أولئك العلماء – مثل أبى عمرو وخلف وأبى عبيدة والأصمعى – القيام بدور النقاد فى الوقت الذى يباشرون فيه مهام حركة التنقية اللغوية ، والتى كانت تنظر إلى نماذجها نظرة تختلف

عن نظرة الناقد العادى المتكفل بمهمة التحليل والتقويم أو الحكم . . . إلخ مراعياً كل عناصر العمل الفنى وحاملاً عيوبه على محاسنه بحيث يصدر عليه حكماً كليًّا يمثل حصيلة جمع المحاسن إلى العيوب .

وكان عليهم – حين يتصدون للعمل اللغوى أن يرفضوا كل ما لا يصلح للاحتجاج فى هذا المجال ، وكان كثير مما يرفضونه ينتمى إلى العصور المتأخرة ، وذلك بحكم انعدام شرط النقاء اللغوى فى شعر المتأخرين ، وهذه هى حقيقة ما يبدو فى عبارات بعض أولئك العلماء من تنويه بالشعر القديم دون الحديث ، كالتصريح أحياناً بأن الأول أساس الاحتجاج ، فلم يكن وراء تلك العبارات والتصريحات سوى مبدأ واحد هو أن الشعر القديم يمثل المادة الصالحة للاحتجاج اللغوى والنحوى ، وفيما عدا ذلك لم يكن هناك وجه لتفضيل شعر على شعر إلاَّ على أساس الجودة ، بصرف النظر عن مقاييسها – التى لم يكن من بينها قدم الشعر .

وقد عرفنا أنهم نصوا من بين من لا يحتج بلغتهم على خمسة شعراء بالذات ، ثلاثة من الجاهليين واثنين من الإسلاميين ؛ ونقصد عدى ابن زيد **وأبى دؤاد الإيادى وأمية بن أبى الصلت والطِّرِمَّاح والكُمَيْت** .

غير أن أولئك الشعراء كانوا محلا للتقدير من جانب علماء الشعر حين يتجاوز الحديث أمور اللغة والنحو .

فابن سلام يقول **عن عدى** : (وله أربع قصائد غرر روائع

مبرزات ، وله بعدهن شعر حسن) ويحكى عن يونس قوله– وقد تمثل بيته :

أَيُّها الشَّامِتُ المُعَيِّرُ بالدَّهْـ ـرِ أَأَنْتَ الْمُبرَّأُ الـــمَوْفُورُ

فقال يونس : (لو تمنيت أن أقول شعرًا ما تمنيت إلا هذه أو مثل هذه) .

ويورد ابن قتيبة فى حديثه عن عدى ما وصفه به ابن سلام من أن له أربع قصائد غرراً ، ثم أورد منها جميعاً فى كتابه واستجاد له قوله :

قَدْ يُدْرِكُ المُبْطِئُ مِنْ حَظِّهِ وَالْخَيْرُ قَدْ يَسْبِقُ جهْدَ الحَرِيصْ

وهو البيت الذى ذكر المبرد أن القَطَامى أخذ منه قوله :

قَدْ يُدْرِكُ المُتَأَنِّى بَعضَ حَاجَتِهِ وقَدْ يكُونُ مَعَ المُسْتَعْجِلِ الزَّلَلُ

كما يستجيد ابن قتيبة له قولاً فى وصف السقاة ، ويسجل له السبق فى شعر قاله لأخيه يحذره من دخول أرض النعمان .

وفى «حلية المحاضرة» يورد الحاتمى أمثلة لأحسن ما قيل فى رد الشامتين ، ويذكر منها بيت عدى بن زيد : (أيها الشامت . . . «البيت السابق») ويسجل أنه صاحب واحد من الأمثال الشاردة فى طلب التوفيق من الله ، وكذلك فى الوعظ بالأيام ، وفى الحض على المجازاة عن الخير والشر كل بمثله ، ويستشهد المبرد– كما فى الحلية– ببيت عدى :

قد يدرك المبطئ من حظه والخير قد يسبق جهد الحريص

للأبيات المشتملة على مثلين ، ويورد الحاتمى قول عدى :

لَوْ بِغَيْرِ المَاءِ حَلْقِى شَرِقٌ   كُنْتُ كَالْغَصَّانِ بِالْماءِ اعْتِصَارِى

على أنه من أحسن ما قيل فى مجىء الإساءة من قِبَلِ من لا تُتَوَقَّعُ إساءته . . . أما الأصمعى فكان يقول : إنه ما رأى كلاماً أشبه بالسنة من قول عدى بن زيد :

عَنِ الْمَرْءِ لا تَسْأَلْ وَسَلْ عَنْ قَرِينِهِ   فَإِنَّ القَرِين بالمُقَارَنِ مُقْتَدِ

أما عن **أَبِى دُؤَاد** فإن ابن قتيبة يورد قول الحطيئة « الذى استشهد به القاضى الجرجانى « من أن أشعر الناس هو أبو دُؤَاد فى قوله : (لا أَعُدُّ الإِقْتَار عُدْماً . . إلخ) ويقول ابن قتيبة : وهذه القصيدة أجود شعره ، ويختار بعضها ويورده ، كما يسجل له السبق إلى قول له فى حماية الجار والمحافظة على عهده ، أخذه منه الحُطَيْئَة . وأهم من هذا يورد قولَ الأصمعى فيه : إنه أحد نُعَّاتِ الخيل المجيدين ، وهم ثلاثة : أبو دُؤَاد . . . وطُفَيْل والنَّابِغة الجَعْدى ، كما يسجل له الحاتمى فى حلية المحاضرة السبقَ إلى معنى فى وصف الفرس أخذه منه زهير ، وفى (المُوَشَّح) خبر له دلالته ، ويذهب إلى أن خلفاً الأحمر كان ينحل شعره أبا دؤاد الإيادى ، وأن فى أيدى أهل الكوفة أربعين قصيدة باسم أبى دؤاد صنعها خلف الأحمر ، والسؤال الذى يتبادر إلى الذهن هو : هل كان خلف ينحل شعره شاعراً لا قيمة له ، أعنى شاعراً لم يكن هناك طلب على شعره ، ولا أحد يرغب فى سماعه ؟ لا شك أن المنزلة الشعرية

لأبي دؤاد هي التي جعلت رجلاً مثل خلف يختار هذا الشاعر بالذات يسند إليه قصائده المنحولة .

وأما عن **أمية بن أبي الصلت** ، ففي الأغاني خبر عن عمر بن شبة (قال أبو عبيدة : اتفقت العرب على أن أشعر أهل المدن أهل يثرب ، ثم عبد القيس ثم ثقيف ، وأن أشعر ثقيف أمية بن أبي الصلت) وفي خبر آخر عن يحيي بن محمد (قال الكميت : أمية أشعر الناس ، قال كما قلنا ، ولم نقل كما قال) ويصنف الأصمعي شعر أمية ضمن أشعار من ذهبوا في اتجاه واحد ، فيرى أن عامة شعر أمية في ذكر الآخرة كما أن عامة شعر عنترة ذهبت في الحرب ، وعامة شعر عمر بن أبي ربيعة ذهبت في ذكر الشباب ، وفي الأغاني أيضاً أن سفيان بن عُيَيْنَة استشهد بشعر أمية في معنى أن ثناء المادح على الممدوح كاف في تذكيره بحاجته ، وذلك في أثناء شرح مضمون دعاء للرسول ، وكيف أن صيغة الدعاء جاءت في صورة الذكر .

ولقد ترجم ابن قتيبة — في الشعر والشعراء — **للكميت بن زيد** ، وتحدث عن شعره وكثرة سَرَقِهِ ، ولكنه ذكر بعض المختار من شعره ، فأورد له قطعة من قصيدة بائية في النبي ، وبيتاً في هشام بن عبد الملك وقطعة أخرى من جيد شعره ، ويصفه صاحب الأغاني بأنه (شاعر مقدم عالم بلغات العرب خبير بأيامها) ، وفي الأغاني أيضاً خبر عن مناظرة بين الكميت وحماد الرواية وأن الكميت غلبه في العلم بالشعر واللغة والغريب

والرواية . وعرض الكميت شعراً له على الفرزدق ، يستشيره فى إظهاره إن كان جيداً أو ستره إن كان رديئاً ، فأمره الفرزدق – بعد أن سمع الشعر – بإظهار شعره قائلاً (أنت أشعر من مضى وأشعر من بقى) ويذكر حماد مصدر علم الكميت وأنه كانت له جدتان أدركتا الجاهلية ، فكانتا تصفان له البادية وأمورها وتخبرانه بأخبار الناس فى الجاهلية ، فإذا شك فى شعر أو خبر عرضه عليهما فتُخْبِرَانِهِ عنه ، فمن هناك كان علمه .

وأما عن الطرماح بن حكيم فإنهم يحكون أن الأصمعى كان يستجيد قوله فى وصف الظليم :

مُجْتابُ شَمْلة بَرْجُد لسَرَاتِه   قَدْرًا وأسلم ما سِواهُ البرْجُدُ

وفى (حلية المحاضرة) نجد هذا البيت ضمن عدد من التشبيهات العقم – وهى التى لم يُسبق أصحابها إليها ولم يلحقهم فيها أحد لحوقاً محسناً – وهى التشبيهات التى اختارها أبو عمرو وخلف ويونس ، ضمن عدد من تشبيهات الشعراء منهم عنترة وعدى بن الرقاع والراعى والنابغة وذو الرمة وغيرهم . كذلك يذكر ابن قتيبة تفضيل الأصمعى لبيته فى وصف الثور ، وإلى نفس الشىء ذهب الحاتمى فى «حلية المحاضرة» حيث يذكر تفضيل الأصمعى لبيت الكميت :

يبدُو وتُضْمِرُهُ البلادُ كأنَّهُ   سيفٌ على شَرَفٍ يُسَلُّ ويُغْمَدُ

على قول النابغة :

مِنْ وَحْشِ وَجْرَة موشىّ أكارِعُهُ   طَاوِى المَصِيرِ كسَيْفِ الصَّيْقَلِ الفَرِدِ

فقال الأصمعى : إن الطرماح (أحق بهذا المعنى منه لأنه أخذه وجوده وزاد عليه ، وإن كان النابغة افترعه) .

وفى هذه الأخبار – على قلتها – كفاية ، فكثير منها صادر عن الأصمعى ، ويعترف فيها بالشاعرية والتفوق للشعراء الذين رفض الاحتجاج بشعرهم .

الأسباب الخاصة
لعدم الاحتجاج ببعض الأشعار

وليس لنا أن نبحث عن علة قبولهم – على المستوى الفنى – لأشعار من قالوا إنهم لا يحتجون بهم لغويًّا ، فالموقف الطبيعى الذى لا يحتاج إلى تعليل هو موقف القبول للشعر الجيد ، لكن ما يحتاج حقًّا إلى البحث هو السبب الذى من أجله رفض الاحتجاج بأولئك الشعراء ، خاصة أنهم جميعاً يتمتعون بميزة القدم ، إذ كان من بينهم ثلاثة من الجاهليين واثنان من الإسلاميين .

وبإمكاننا – حين نتتبع هذه العلل – نلاحظ أن هناك نوعين من الاعتبارات تقترن برفض الاحتجاج بأشعار هذه المجموعة من الشعراء :

١ – **اعتبارات مكانية** : وذلك واضح فى قولهم عن عدى : إنه كان يسكن الحيرة ويدخل الأرياف ، أو قولهم : إنه قروى ، وأمية بن أبى الصلت نفسه كان من شعراء القرى العربية–كما رتبه ابن سلام– كان من الطائف ، ويقول ابن سلام « وأهل الطائف فى طرف » يعنى فى مكان ناء بعيد . ويتضح الاعتبار المكانى أيضاً فيما وصفوا به الكميت والطرماح من أنهما كانا من أهل السواد ، ويقول الأصمعى عن الكميت

إنه نشأ بالكوفة ، فلا يكون مثل أهل البدو ومن لم يكن من أهل الحضر . وهو واضح كذلك فى حالة الطرماح مما حكاه عنه أبو عمرو بن العلاء وأنه رآه بسواد الكوفة ، وهو الخبر الذى يؤكده شعبة بن الحجاج ، كذلك يورد القاضى الجرجانى فى الوساطة قول الأصمعى عن الكميت ، إنه (جُرْمُقَانِيٌّ) من جَرَامِيق الشام لا يحتج بشعره هذا ونذكر أنه مع قبول الأصمعى الاحتجاج بشعر ذى الرمة ، إلا أنه كان يلاحظ عليه بعض الظواهر المولدة – كما يقول (فك) – ورأى أن شعره لا يشبه شعر العرب باستثناء قصيدة واحدة ، وأن هذه السمات ناشئة من إقامة ذى الرمة فى أرض (السواد) الخصبة ، أو كما يقول الأصمعى فى عرض تصويرى (إن ذا الرمة أكل البقل والمملوح فى حوانيت البقالين حتى بشم) .

٢ – **اعتبار ثقافى خاص** : وهذا الاعتبار واضح أيضاً من قولهم عن عدى بن زيد : إنه كان نصرانيًّا من عباد الحيرة قد قرأ الكتب ، وأن الوفود كانت تفد إلى الملوك بالحيرة ، فكان عدى يسمع لغاتهم فيدخلها فى شعره . ويذكرون عن أمية بن أبى الصلت أنه كان قد شامَّ أهل الكتاب ، وقرأ الكتب المتقدمة وكان يحكى فى شعره قصص الأنبياء ، وفى كتاب (الأغانى) أنه قرأ كتاب الله تعالى الأول . ويقولون عن الكميت إنه كان معلماً بالكوفة وإنه تعلم الغريب وتعلم النحو ، وأنه كان – هو والطرماح – يسألان رُؤْبَةَ عن الغريب ، ويروى أبو عمرو بن

العلاء أنه رأى الطرماح وهو يكتب ألفاظ النبيط التى اعترف بأنه يعربها ويدخلها فى شعره .

على أن أيًّا من هذين الاعتبارين لم يكن مقصوداً لذاته ، وإنما من حيث ما يترتب عليه من اتصاف أشعار أولئك الشعراء بسمات خاصة لاحظها العلماء وسجلوها ، وهى سمات أوجدت نوعاً من المباينة بين لغات أولئك الشعراء ولغات غيرهم ، ويمكن ملاحظة ذلك من قولهم عن عدى بن زيد وعن أبى دؤاد : إن ألفاظها ليست بنجدية ، وقولهم عن عدى : إنه لان لسانه وسهل منطقه ، وأنه كان يدخل لغات الملوك الوافدين فى شعره . وكذلك حديثهم عن مجموعة من المآخذ سجلت على أبى دؤاد ، كما سجلوا على أمية بن أبى الصلت أنه كان يأتى بألفاظ كثيرة لا يعرفها العرب ، يأخذها من الكتب المتقدمة . . . ويمثلون لذلك بتسمية السماء باسم (صَاقُورَة) و(حَاقُورَة) . . . إلخ وتسمية الله عز وجل (السَّلَطْلِيط) وتسمية الثغر (الثُّغْرُور) ، وهى الظواهر التى قال عنها ابن قتيبة إنها أشياء منكرة ، وعلل بها عدم احتجاج العلماء بشعر أمية فى نص أصرح مما فى (الشعر والشعراء) نسبته إليه رواية فى (الأغانى) .

كذلك لاحظ العلماء على شعر كل من الكميت بن زيد الأسدى والطرماح بن حكيم عدداً من السمات ، فيأخذون عليهما أنهما كانا يقولان ما قد سمعاه ولا يفهمانه ، وأنهما كانا يدخلان الغريب فى أشعارهما ، ويحكون قول الكميت : إنه لا يقبل أن يقول من الشعر ما يجىء مستوياً

سهلاً ، ولا يعبأ إلا بما يستطيع أن يدخل فيه شيئاً من العويص ، ثم يذكرون قوله : إنه يصف الأشياء التى لم يرها وإنما وُصفت له فحسب ، فهو يصفها على السماع ، وكان هذا الاعتراف من جانبه تبريراً لما لاحظه عليه معاصره ذو الرمة من عدم الدقة فى الوصف بسبب عدم الدقة فى استعمال الألفاظ . وتكمل الروايات الأخرى هذه الصورة ، حيث تذكر أن ذا الرمة – أو غيره فى روايات أخرى – سجل عليه عدم المناسبة فى جمعه بين كلمتى « الأنس » – أو الدَّل – و « الشَّنَب » .

وليس هنا مكان إحصاء الأخطاء ، وحسبنا أن نسجل السمات العامة التى كان من شأنها أن تبعد اللغويين عن الاعتداد بشعر الشاعر فى احتجاجهم اللغوى ، وحسبنا أن نذكر أنهم رأوا كل علم الكميت ولغته قائمان على التعلم ، وليس على النشأة العربية أو التبدى الذى قد يكون شفيعاً فى مثل هذه الحالة .

ويشارك الكميت الطرماح فى معظم الخصائص السابقة من تعلم النحو واللغة تعلماً . وفى إدخال الغريب فى شعره دون فهمه ، ولكنه اتسم بصفة أخرى هى إدخال الألفاظ الأجنبية – والنبطية بالذات – فى شعره ، فإلى جانب الثقافة اللغوية المكتسبة – على خلاف المطلوب فى لغة من يحتج بشعرهم – فإنه أضاف إليها ألفاظاً ليست عربية أصلاً .

ونحن إنما نركز على الاعتبارين السابقين : الاعتبار المكانى ، والاعتبار المتعلق باكتساب الشاعر لنوع من الثقافة الغريبة على البيئة

البدوية المثالية ، وذلك لأننا نرى أن وجود هذين العاملين أو انعدامهما هو الذى كان يترتب عليه رفض أو قبول الاحتجاج بالشاعر ، وليس غير هذين العاملين كان يتحكم فى هذه المسألة ، حتى أصل الشاعر وعدم انتسابه إلى العرب ، لم يكن ليقدح فى شرعية الاحتجاج بلغته ، إذا توافر له شرط البعد عن كل المؤثرات الأجنبية وشرط البيئة النقية اللغة ، فكما قلت من قبل ، كانت جميع الاعتبارات لا تقصد لذاتها بل لما يترتب عليها من احتمال عدم خلوص لغة الشاعر وعدم نقاء عربيته .

وينقل السيوطى فى (المزهر) عن الفارابى فى أول كتاب (الألفاظ والحروف) قوله : (والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتُدى، وعنهم أُخذ اللسان العربى من بين قبائل العرب هم : قيس ، وتميم ، وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتُّكل فى الغريب وفى الإعراب والتصريف ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم ، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضرى قط ، ولا عن سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم حولهم ، فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام ، لمجاورتهم أهل مصر والقبط ، ولا من قضاعة وغسان وإياد ، لمجاورتهم أهل الشام ، وأكثرهم نصارى يقرأون بالعبرانية ، ولا من تغلب واليمن ، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان ، ولا من بكر لمجاورتهم للقبط والفرس ، ولا من عبد القيس وأزد عمان لأنهم كانوا

بالبحرين مخالطين للهند والفرس ، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة ، ولا من بنى حنيفة وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم – حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب – قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم) .

ومن هذا النص يتضح أن شرط المكان كان موضع الاعتبار على أساس أنه وسيلة لعدم الخضوع للمؤثرات الأجنبية التى يمكن أن يتعرض لها سكان المدن والأقاليم المتطرفة ، ومن الواضح أن الإقامة فى البادية – فى ذاتها – لا تسوغ الاستشهاد بشعر الشاعر ، ما لم تكن إقامته فى مكان بعيد عن احتمالات الاختلاط والفساد ، فهم لم يأخذوا – كما يقول الفارابى – (عن سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم حولهم) فلا سكنى المدن ، ولا الإقامة فى الصحراء – فى ذاتها – هما الفاصل فى مسألة الاحتجاج بشعر الشاعر من عدمه . وإنما الفاصل فى ذلك هو مدى تعرض الشاعر للمؤثرات الأجنبية التى يمكن أن تبدو ظواهرها فى لغته ، يقول ابنُ جِنىّ إن (علة امتناع الأخذ عن أهل المدر كما يؤخذ عن أهل الوبر ، ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد ، ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم لم يعرض للغتهم شىء من الفساد لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر ، وكذلك لو فشا فى أهل الوبر ما شاع فى لغة أهل المدر من الخلل

والفساد لوجب رفض لغتها) .

كان العامل الحاسم فى اختيار الشعر ، عند قيام الحركة الخاصة بجمع التراث ، هو صلاحيته للغرض الذى يُخْتار من أجله .

من هنا كانت ميزة الشعر القديم – فى ميدان الاحتجاج اللغوى – فى نظرهم بصرف النظر عن المستوى الفنى ، تلك الميزة أو الخاصة ، هى توافر شرط النقاءاللغوى فى ذلك الشعر ، وبالذات فى شعر قبائل بعينها نتيجة لوجود الشرطين السابقين : شرط المكان المنعزل عن المؤثرات الأجنبية ، وعدم التعرض لألوان الثقافة غير العربيةتعرضاً من شأنه أن يؤثر على لغتهم ، ولقد وجدت قبائل ممن كانت تعيش فى أطراف الجزيرة بحيث كانت عرضة للاختلاط وفساد اللغة – والفساد هنا يعنى دخول عناصر غير عربية – وعلى الفور استبعدت تلك القبائل ، على نحو ما رأينا فى النص الذى نقله السيوطى عن الفارابى ، واقتصروا على شعر القبائل التى تركزت بعيداً عن كل احتمالات الاختلاط والفساد ، لا لأن شعر هذه القبائل أقل فى المستوى الفنى – فهذه مسألة لم يناقشوها عند بحث مسألة مَنْ يمكن الاحتجاج بلغتهم – ولكن لأنه لا يتمتع بالشرط الذى تطلبته حركة التنقية اللغوية .

مصادر الاحتجاج اللغوى والنحوى :

ولقد كان ذلك المسلك طبيعيًّا ولا يحمل أى سمة من سمات

الرجعية – كما يحاول (فك) أن يصف تلك الحركة ، ذلك أن القائمين عليها ظلوا على الوفاء لمبدئهم وهدفهم ، ولقد كان الهدف – كما ذكرت – محاولة جمع أو وضع صورة للعربية كأنقى ما تكون ، ولقد أجمعوا على أن مصادرهم إنما هى الكلام الموثوق بفصاحته (فشمل كلام الله تعالى – وهو القرآن – وكلام نبيه ﷺ ، وكلام العرب قبل بعثه وفى زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين ، نظماً ونثراً ، عن مسلم أوكافر ، فهذه ثلاثة أنواع لابد فيها من الثبوت) .

(أما القرآن ، فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به فى العربية سواء كان متواتراً أم شاذًّا ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة فى العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً) .

ويتضح الوفاء لمبدئهم من أنهم لم يستشهدوا – فى اللغة – بكل كلام الرسول ورأوا أن كلامه إنما يستدل منه (بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروى ، وذلك نادر جدًّا ، إنما يوجد فى الأحاديث القصار على قلة أيضاً ، فإن غالب الأحاديث مروى بالمعنى وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها) وهكذا لم تستثن أحاديث الرسول ، ولم تعف من أى شرط من شروط حركة التنقية اللغوية ، فأى شك فى بعض رواة الحديث كاف لأن يصبح الحديث خارج دائرة الكلام الذى يستشهد به فى اللغة . ولقد كان ذلك مسلك متقدمى اللغويين والنحاة كأبى عمرو ابن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين ،

والكسائى والفراء وعلى بن مبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين ، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين .

وكان طبيعيًّا ألا يستثنى كلام العرب – وهو المصدر الثالث والأهم عند اللغويين ، لأنهم احتجوا به على صحة ألفاظ القرآن – من نفس القاعدة ، فرأوا الامتناع عن الاحتجاج بكل ما يحتمل فيه وجود شىء من الفساد أو الاختلاط ، ولم يكن عنصر الزمن هو الفيصل فى ذلك ، وإنما كان الشرطان المتقدما الذكر هما الأساس ، أعنى المكان البعيد عن المؤثرات الخارجية ، والثقافة العربية الخالصة ، فلما انعدم الشرطان فى شعراء مثل عدى بن زيد وأبى دؤاد وأمية بن أبى الصلت – وهم جاهليون – ولما انعدما كذلك فى شاعرين إسلاميين كالطرماح والكميت ، رفضوا الاحتجاج بشعرهم أيضاً ، فلما فشا الاختلاط وانتشر اللحن وأصبحت العربية تؤخذ تعلماً واكتساباً ، لا سليقة وفطرة ، وصار ذلك هو الشائع بين معظم الشعراء ، وضع اللغويون لأنفسهم حدًّا زمنيًّا يتوقفون عنده عن الاحتجاج بأشعار الشعراء الذين يتأخرون عنه ، **ولم يكن الحد الزمنى يحمل دلالة زمنية بالمعنى المفهوم للتمييز بين قديم ومحدث ، وإنما كان يحمل – فى حقيقة الأمر – دلالة مكانية وحضارية معينة ، فهم قد رأوا أن الزمن المتأخر ازداد فيه الاختلاط بين الشعوب المختلفة فى المملكة الإسلامية بحيث انعدم الشرطان السابقان ، وبالتالى أصبح التهاون فى شرط العنصر الزمنى تهاوناً فى شرط النقاء اللغوى** الذى

تطلبوه واشترطوه فيمن يحتج بلغاتهم ، وذلك دون أن يلتفتوا – فى هذا المجال بالذات – إلى المستوى الفنى للشعراء ، ودون أن ينصوا حقيقة على أن مَنْ رفضوا الاحتجاج بأشعارهم كانوا أدنى فى درجة الشاعرية ممن قبلوا الاحتجاج بهم . يقول الأستاذ الدكتور يوسف خليف : (وبقيام الدولة العباسية واستقرار الأوضاع فى المجتمع الإسلامى الجديد ، يبدأ العصر اللغوى الثالث من حوالى الثلث الثانى من القرن الثانى للهجرة ، إلى نهاية هذا القرن . . . فى هذا العصر اللغوى الثالث كانت بواكير الحياة العقلية قد أخذت فى الظهور . . . وكانت حركة التنقية اللغوية قد بلغت أشدها بعد أن أصبحت الفصاحة أمراً غير طبيعى فى مجتمع انتشرت فيه العناصر الأجنبية وتغلغلت فى مختلف ميادينه السياسية والاجتماعية واللغوية والأدبية ، فى حين تراجعت العناصر العربية تراجعاً ملحوظاً بالنسبة إلى مراكزها فى العصرين السابقين ، وأخذ اللحن فى الظهور بصورة واضحة ، ليس فقط فى المجتمع العام ، ولكن فى المجتمع الأدبى أيضاً ، الأمر الذى دفع علماء اللغة والنحو إلى عدم الاحتجاج بالآثار الأدبية للشعراء المعاصرين مهما تبلغ درجة فصاحتهم وسلامتهم اللغوية ، مبالغة منهم فى الاحتياط ، وحرصاً على صحة القواعد التى يضعونها والنتائج التى يسجلونها) .

استبعاد شرط الجنس عند الاحتجاج :

ومما هو جدير بالذكر أن حركة التنقية اللغوية لم تقم وزناً لاعتبارات الجنس فى اختيار شواهدها وأمثلتها ، فحيثما توافرت شروط النقاء ، استمد أصحاب تلك الحركة شواهدهم دون أن يقيموا اعتباراً لجنس الشاعر ، وكثيرون أولئك الشعراء الذين كانوا من أبناء الإماء ، أوكانوا من أصول أعجمية صرفة ، ومع ذلك قبلوا فى مجال الاحتجاج اللغوى مثل : عبد بنى الحَسْحَاس وزياد الأعجم وأبى دلامة وأبى عطاء السندى .

ولا داعى للإطالة فى هذا الصدد ، وحسبنا أن نذكر أن سيبويه قد استشهد بشعر سحيم عبد بنى الحسحاس ، واستشهد كذلك بشعر ابن ميادة – أحد من ختموا بهم الشعراء – وكان هذا الأخير يزعم أن أمه فارسية .

وهكذا لم يكن هناك اعتبار زمانى بالمعنى المفهوم ، ولا حتى اعتبار مكانى لذاته يحول دون الاحتجاج بالشعر الحديث ، وإنما وقفوا عند الشروط التى تتيح لهم الحصول على شواهد اللغة النقية ونماذجها ، وهى الشروط التى كانت موضع احترام الجميع .

وكأنما كان هناك ما يمكن تسميته بالطبقات اللغوية – أو المستويات اللغوية للشعراء – تقوم على درجة الاطمئنان إلى الاحتجاج بلغة

الشاعر ، بصرف النظر عن مستواه الفنى ، وهذا واضح مما قاله الأصمعى (قال . . . وابن هرمة ثبت فصيح . . . قال : وابن أُذَيْنَة ثبت فى طبقة ابن هرمة ، وهو دونه فى الشعر ، وقد كان مالك يروى عنه الفقه) وكثيراً ما كانت الصفات التى يفهم منها الغض من الشاعر إنما تعنى رداءة لغته ، بما يخل بشرط صلاحيتها للاحتجاج ، قال أبو حاتم عن الأصمعى : (رأيته يطعن فى الأُقَيْشِر «شاعر إسلامى أموى» ولم يلتفت إلى شعره . قال : ولا يقال إلا «رجل شِرطِى» ، فقلت : قال الأقيشر :

إنَّمَا نَشْرَبُ مِنْ أَمْوالِنَا فاسْأَلوا الشُّرْطِيَّ مَا هَذَا الغَضَبْ

فقال : ذاك مولد) وكأن وصف الشاعر – فى حديث الأصمعى – بأنه «مولد» إنما كان يعنى انتماءه إلى الفئة التى لا يحتج بلغتها ، لا الفئة الرديئة فنيًّا ، وذلك ما يكمل إيضاحه وصفُ الأصمعى لمروان بأنه (كان مولَّداً ، ولم يكن له علم باللغة) . وإن كان هذا لم يمنع من الاحتجاج ببعض أولئك المولدين حيثما توافر عنصر الاطمئنان إلى لغتهم .

والواقع أن تلك الحركة ، إنما كانت تريد نماذج خالية من الخطأ اللغوى ومن كل عوامل التأثير الأجنبية . وكانت المؤثرات الأجنبية قد ازدادت وتراكمت فى البيئة الحديثة ، فبدأ أصحاب حركة التنقية اللغوية – والذين كانوا نقاداً من ناحية أخرى – يتحفظون فى قبول نماذج الشعراء الإسلاميين ، واضطروا إلى رفض بعضها ، لا لأنها متأخرة

زمنيًّا ، ولكن لأنها فقدت صفة النقاء والخلو من الشوائب الدخيلة ، وبمرور الوقت ، وتزايد احتمال وجود التأثير الأجنبى فى لغات الشعراء اضطر اللغويون إلى وضع حد زمنى – كان محل اختلاف – للفترة التى لا يجوز الاحتجاج بشعر الشعراء المتأخرين بعدها . وكما أوضحت من قبل ، لم يكن المقصود فاصلاً زمنيًّا بالمعنى المفهوم ، وإنما كانت للزمن دلالته بالنسبة لعوامل التأثير الأجنبى التى كانت تتزايد بمرور الوقت . وهكذا أصبح التقدم فى الوقت دليلاً على النقاء اللغوى .

والدليل على أن التقدم الزمنى لم يكن مقصوداً لذاته أن اللغويين الذين أشيع عنهم – خطأ – حب القديم والعزوف عن الجديد ، رفضوا الاحتجاج بشعر قبائل بأكملها فى الجاهلية ، ولوكان العامل الحاسم هو عامل الوقت حقيقة ، لما كان هناك محل للاستثناء ، لكن ما نقله السيوطى عن الفارابى وابن جنى يوضح أن عدد القبائل التى استثنى شعرها من الاحتجاج بالشعر الجاهلى ، كان كثيراً ، وكان السبب وراء استثنائها عدم توافر شرط النقاء اللغوى لا غير ، وكان فقدان هذا الشرط نفسه وراء عدم الاحتجاج بشعر الطرماح والكميت من الإسلاميين – الذين قبلوا الاحتجاج بشعرهم – وكان انعدام هذا الشرط أيضاً هو السبب فى توقفهم عن الاحتجاج بشعر المحدثين عند فترة معينة ، كان من الصعب بعدها الاطمئنان إلى خلوص لغة الشعراء من المؤثرات الأجنبية .

التقدير الفني للمحدثين المرفوضين لغويًا :

على أن أولئك الشعراء الذين رفض الاحتجاج بأشعارهم على المستوى اللغوى– ومنهم الشعراء المحدثون– كانوا يتمتعون بكل آيات التقدير التى كان يحظى بها الشعراء الآخرون ممن قبلوا لغويًا ، وذلك حين يدير الناقد ظهره إلى اعتبارات النقاء اللغوى ، ويولى وجهه شطر العناصر الفنية الحقيقية فى الشعر . وهذه الحقيقة وحدها هى التى تفسر قبول الاحتجاج بشعر الطرماح والكميت على المستوى البلاغى والأساليب البيانية ، وكذلك الاحتجاج بشعر المحدثين كبشار وأبى نواس فى نفس هذه المجالات ، وهى وحدها أيضاً التى تفسر صدور الهجوم ضد الشعر الحديث وصدور الثناء عليه والتنويه به على لسان الشخص الواحد .

فنسمع عن أبى عمروبن العلاء أنه كان يحمل على المحدثين ، ولا يستشهد بشعرهم ، ثم نعرف أنه كان يفضل بشاراً على الشعراء فى عدد من الفنون ، كما كان يجعله ضمن أصحاب الابتداءات الرائعة .

ولقد مات بشار بعد أبى عمرو ، ولم يدرك الناقد الكبير أحداً أحدث من بشار فيشيد به ليؤكد لنا اقتناعه بقبول الجديد ، مع اعتذاره عن عدم الاحتجاج به فى مجال اللغة لأسباب واضحة ومعروفة . ولكنه ترك ذلك لتلاميذه ومنهم الأصمعى . وتدور فى كتب الأدب والنقد قصة الأصمعى مع إسحاق الموصلى وكيف عرض عليه الأخير بيتين له

فاستحسنهما على أنهما لبعض القدماء ، فلما علم أنهما لإسحق قال له : أفسدتهما ، ذلك منتهى تعصب الأصمعى ، غير أن حقيقة المهمة المزدوجة التى كان يضطلع بها الأصمعى وفريقه من مدرسة أبى عمرو وغيرهم ، توضح ذلك الموقف ، فكما رفض الأصمعى شعر إسحق حين علم أنه له ، بعد أن قبله على أنه قديم ، نراه يرفض صراحة – مع علمه بقدم الشعر – شعر كل من عدى بن زيد وأبى دؤاد الإيادى ، وكثير من شعر القبائل الجاهلية ، والسبب أن هذه الأشعار لا تصلح للاحتجاج بها لغويًّا ، ويبدو أن الأصمعى كان يريد الانتفاع ببيتى إسحاق فى هذا المجال ، لكنه أسقط فى يده عندما علم أنهما لشاعر محدث لا تنطبق عليه شروط النقاء اللغوى ، وهو ما يتضح من قوله لإسحق ، بعد أن علم أن البيتين له : (أفسدته . . أفسدته) – فى بعض الروايات أى أفسدت الشعر – وإسحاق لم يفسد من الشعر شيئاً ، ولكنه أفسد هدف الأصمعى فى الاحتجاج بالبيتين ، فإذا تجاوز الأمر مسألة اللغة سمعنا من الأصمعى فى شعر إسحاق نقداً موضوعيًّا مخلصاً يبين له مواطن العيب فى صراحة مع الاعتراف له بالإحسان بصفة عامة . وقد سبق أن أشرنا إلى إعجابه ببيتين لإسحاق مع أخذه عليه تكرار حرف الحاء فيهما كثيراً ، كما نجد فى (الأغانى) إعجاباً لا حدود له من الأصمعى ببيتين لإسحاق فى الفخر .

وهكذا نستطيع – على ضوء المهمة المزدوجة لذلك الفريق من النقاد اللغويين – أن نفسر موقف الأصمعى من كثير من الشعراء ، لقد رفض

الاحتجاج بشعر الكميت والطرماح ، لأن الأول كان (جرْمُقانِيًّا من جَرَامِيقِ الشام) وكان الثانى يدخل ألفاظ النبيط فى شعره . ولكن ذلك لم يمنع الأصمعى من تفضيل الطرماح على النابغة فى وصف الثور ، على الرغم من أن النابغة هو الذى اخترع المعنى ، كما لم يمنعه من تسجيل سبق الطرماح إلى أحد التشبيهات العقم التى لم يُسبق أصحابها إليها ، وسواء كان الذى سجل السبق للطرماح الأصمعى أو أبا عمرو أو خلفاً ، فإن الاعتراف بسبقه إنما يصدر عمن رفضوا شعره على المستوى اللغوى . ونحن نذكر تفضيل الأصمعى لبشار ، وجعله آخر الشعراء ، ولا شك أنه آخرهم من حيث إمكان الاحتجاج اللغوى ، لكنه ليس آخرهم من حيث المستوى الفنى ، أى أن القول بأن بشاراً آخر الشعراء لا يعنى أنه لن يكون بعده شاعر يعتد به من الناحية الفنية ، لأننا نعلم تقدير الأصمعى لأبى نواس الصوت الثائر– ولو لمجرد المخالفة– على ما ظن النقاد أنه من مقدسات الشعر العربى . كما أننا لا نستطيع الادعاء بأن تفضيل الأصمعى لبشار كان على أساس من اتجاهٍ قديمٍ سار فيه الشاعر لأننا نعلم أن من حيثيات تفضيله لبشار استقلال الشاعر بأسلوب جديد تفرد به وأبدع فيه .

وعلى أساس نفس الموقف ، وعلى أساس نفس المهمة المزدوجة لذلك الفريق من العلماء يمكن أن نتقبل ما يروى عن أبى عبد الله محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابى دون أن نرى فيه ما يسمى

بالتعصب ضد المحدثين والشعر الحديث . كانت قصة رجوع ابن الأعرابى عن تدوين أرجوزة لأبى تمام ، بعد أن علم أنها للشاعر المحدث ، هى الدليل القاطع – فيما تصور القائلون بتعصب ذلك الفريق من العلماء للقديم – على تحيزه ، لكن من الممكن – كما قلت – فى ضوء المهمة المزدوجة التى أشرت إليها ، أن نفهم حقيقة ذلك السلوك من ابن الأعرابى .

ونحن لا ننتحل المبررات لتقدير فكرة متعسفة لا تجد الأدلة الكافية لتأييدها ، لقد مر بنا أن ابن الأعرابى كان يختم الشعراء بمروان وابن هرمة ، وأنه كان يعجب بهما ، وكلاهما لا يعد من القدماء ، ومر بنا إعجابه بأبى نواس ، وجعله صاحب أمدح بيت قاله مولد وجعله كذلك صاحب واحد من أحسن الابتداءات ، وكذلك تفضيله لمحمد ابن حازم الباهلى فى أبياته فى ذم الشيب ورثاء الشباب ، وبالمثل فعل مع إسحق الموصلى الذى أشاد به كثيراً ووصفه بأنه الرجل الذى (يؤخذ من ماله ومن أدبه) ويقولون إنه أهدى إليه شيئاً من كتابه (النوادر) كتبه له بخطه . وامتد إعجاب ابن الأعرابى إلى العباس بن الأحنف وأبى العتاهية ، ولقد نجد فى (الأغانى) خبراً يشير إلى أن ابن الأعرابى كان يعيب أبا العتاهية ، ومع أن الرواية تنص على أنه كان يثلب أبا العتاهية – لا شعره – فإنها تكمل الصورة ، وتدل على أن أشعار أولئك المحدثين كانت ماثلة فى أذهان أولئك العلماء وتحت سمعهم وبصرهم ، ينقدونها

ويبينون الحسن من القبيح فيها ، دون نظر إلى مسألة الزمن – المزعومة – على الإطلاق .

ولقد مر بنا أيضاً الحديث عن موقف خلف الأحمر من ابن مناذر ، ثم نجد موقفه فى تفضيل قصيدة لمروان على قصيدة للأعشى ، وكذلك موقفه من بشار وكيف كأن يأتيه فيكتب عنه شعره ويعظمه ، وكان لأبى عبيدة مع ابن مناذر موقف مشابه لموقف خلف معه ، لكننا لم نسمع أن أبا عبيدة يفضل بشاراً ويحكم له بأنه يملك من الأبيات الجيدة أكثر مما يملك الجاهليون والإسلاميون . وكل ذلك يدل على أنه لا أساس لصحة ما يقال عن تعصب اللغويين والنحويين الأوائل – والذين مثلوا دور النقاد فى زمانهم – ضد الشعر الحديث . وضد التجديد فى هذا الشعر .

أمثلة أخرى من اللبس فى فهم النصوص :

غير أن ما حدث هو أن الدارسين المحدثين نظروا إلى توقف اللغويين والنحاة – فى الاحتجاج اللغوى – عند عصر معين ، أو شعراء معينين ، فاعتبروا ذلك تعصباً ضد الشعر الحديث ، وغضاً منه ، وتبع هذا خلطهم بين روح المحافظة فى اللغة ، وقولهم – أو قول بعضهم – إن اللغة لا يقاس عليها ، وبين كراهية التجديد والإبداع ؛ فى كل النواحى ، والتعصب للقديم أيًّا كان ، فعل ذلك نِكُلْسُنْ وفعله أحمد أمين ، وكذلك جُرُونبَاوِمْ وغيرهم .

ومن الأمثلة على هذا الخلط أيضاً ما نجده فى حديث (برُوكِلْمان) عن الأصمعى يقول : (ويؤكد ابن جنى فى «الخصائص» تعظيم الأصمعى للسنة والرواية ، وكراهيته للبدعة والرأى ، ومن ثم كان يكره اختراع المعانى والعناية بالعروض) والواقع أن فهم بروكلمان لعبارة ابن جنى فى هذا الصدد ، واستنتاجه منها كراهية الأصمعى للاختراع فى المعانى يمثل ذروة المشكلة التى وقع فيها الدارسون المحدثون حين خلطوا بين منع الاستشهاد فى اللغة والنحو بشعر المحدثين ، وبين التعصب ، كما أنهم خلطوا بين نزعة المحافظة فى اللغة وقولهم إن اللغة لا يقاس عليها ، وهى النزعة التى أدت بهم إلى الطعن على محاولة أبى تمام فى هذه الناحية ، وبين مقاومة الجديد بصفة عامة ، بما فى ذلك الاختراع فى المعانى .

ويمثل فهم بروكلمان لعبارة ابن جنى فى الخصائص خلطاً من النوع الثانى ، أعنى الخلط بين نزعة المحافظة فى اللغة وبين كراهية الاختراع والتجديد فى المعانى ، ففى الخصائص «باب فى أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب يقول فيه ابن جنى (إن الأصمعى ليس من ينشط للقياس ، ولا لحكاية التعليل) .

ومع أن ما أشار إليه بروكلمان من حديث ابن جنى عن الأصمعى ، لا يحتمل كل ما فهمه منه ، إلا أننا نذكر أن الأصمعى وكثيرين غيره من اللغويين كانوا على القول بأن اللغة لا يقاس عليها ، وزاد الأصمعى إلى

ذلك– وإن لم ينفرد به أيضاً– كراهية تفسير القرآن بالرأى ، ويقول المبرد : إن الأصمعى كان لا ينشد ولا يفسر فيه ذكر الأنواء ، لقول الرسول ﷺ إذا ذكر النجوم فأمسكوا . . وكان لا يفسر شعراً يوافق تفسيره شيئاً من القرآن ، هكذا يقول أصحابه .

وبالإضافة إلى ذلك فنحن نعرف موقف الأصمعى من أبى عبيدة فى تأليف الأخير لكتاب «مجاز القرآن» وأن الأصمعى رأى أن عمله هذا يعد تفسيراً للقرآن بالرأى ، وهو مبدأ لم يكن يقره الكثيرون ، حيث كانوا يرون أن التفسير الأمثل للقرآن هو ما أثر عن الرسول ، وبالتالى كانوا يتحرجون فى تفسير القرآن بالرأى ، واشتهر الأصمعى بهذا التحرج ، ويقول ابن خلكان فى ترجمته إنه (كان شديد الاحتراز فى تفسير الكتاب والسنة ، فإذا سئل عن شىء منهما يقول : العرب تقول : معنى هذا كذا ، ولا أعلم المراد منه فى الكتاب والسنة أى شىء هو) .

وكما قلت ، كان ذلك موقف الكثيرين– وإن لم يدل على شىء من رجعية الفكر ، بل إن من المؤلفين من يرى أن ذلك الموقف من الأصمعى لم يكن حقيقيًّا ، وإنما كان نكاية من الأصمعى فى أبى عبيدة ، أما الأخير فقد رأى أن القرآن نص عربى يجرى على سنن العرب فى كلامهم ، ومن هنا فسر القرآن وعدته الأولى الفقه بالعربية وأساليبها . على أى حال كان الأصمعى وغيره من اللغويين مثل الأخفش– الذى تمنى لو ضرب أبا عبيدة بسبب تأليف مجاز القرآن – يكرهون نزعة التفسير

بالرأى ، وكما قلت لم يكن مثل هذا المسلك يدل على شيء من الرجعية فى الفكر ، وإنما كان يخضع لرأى عام ذى نظرة خاصة فيما يتعلق بتفسير القرآن .

ولا شك أن بروكلمان قد أسقط فهمه لموقف الأصمعى فى هذه الناحية على تفسيره . وفهمه لعبارة ابن جنى فى الخصائص وإلا فهى لا تحمل أى معنى يدل على محافظة الرجل فى غير مجال اللغة وتفسير القرآن ، وكثير من حديث ابن جنى ينصب على محافظة الخليل بن أحمد وذهابه إلى القول بأن اللغة لا يقاس عليها ، فهو – كما قلت – رأى لا ينفرد به الأصمعى ، ثم هو لا يستوجب الوصف بكراهية التجديد فى كل النواحى ، على نحو ما فعل بروكلمان .

على أن النوع الآخر من الخلط الذى وقع فيه المحدثون ، والذى يمثل العنصر الأوضح فى الصورة ، هو خلطهم بين عدم الاحتجاج بالشعر الحديث وبين معنى التعصب ضد هذا الشعر . فعلى الرغم من اعتراف نكلسن بوجود اعتبارات لغوية وراء التنويه بالشعر القديم ، فإنه ظل على القول باعتقاد أوائل النقاد المسلمين بتفوق الشعر الجاهلى ووصوله إلى درجة من الكمال لا يطمع فى مجاراتها شاعر حديث . وتابع طه إبراهيم نفس النظرة حين قرر أن (تعصب) اللغويين للقدماء كانت مستنداً إلى أسباب لغوية دون أن ينصرف إلى الأسباب الفنية فى الشعر لكننا لا نلبث أن نراه يرتب على تعصب اللغويين للشعر القديم لمكانته اللغوية ،

ازدراءهم للشعر الحديث وتجاهلهم له .

وكذلك خلط أحمد أمين بين ما قرره اللغويون من اعتبار الشعر القديم هو المادة الصالحة – لغويًّا – للمساعدة على تفسير القرآن وشرح مفرداته ، وبين انتصار الدعاة إلى القديم ، فصور الموقف على أنه معركة بين معسكرين انتهت بانتصار أصحاب القديم وسيطرتهم ، فإذا رحنا نفتش حدود هذا الانتصار والمدى الذى سيطر عليه القديم وجدناه لا يتعدى الاستشهاد اللغوى .

ومن أوضح صور الخلط هذه ما نجده عند محمد مندور ، وذلك حين تحدث عن انصراف جهد العرب فى أول الأمر إلى المحافظة على لغتهم وعلى سلامة هذه اللغة التى يتوقف عليها فهمهم لمصادر دينهم ، مما دفع عُلَمَاءَهُم إلى تدوين الشعر القديم للاحتجاج به فى تفسير القرآن والحديث ، وهو جمع لم يكن يشغلهم فيه – كما يقول – جمال ذلك الشعر بقدر ما شغلتهم صلاحيته للاستشهاد ، وهذا تفكير منطقى لا يلبث أن يخرج عليه حين يربط بين الانتصار للقديم فى ذلك المجال المحدد – مجال الاستشهاد اللغوى – وبين ما يذهب إليه من جرى الشعراء وراء محاكاة الشعر القديم فى خصائصه الفنية ، وهو الذى اعترف بأن جمع الشعر القديم لأغراض لغوية لم يكن يهتم بالجمال الفنى فيه ، بل لقد ذكر صراحة أن « تعصب » اللغويين للشعر القديم لم يكن قائماً على أسباب فنية أصلاً .

وقد تنبه شكرى عياد فعلاً إلى عدم صلاحية الشعر الحديث – فى نظر أولئك النقاد – للاستشهاد اللغوى والنحوى ، وعلل بذلك عدم رواية ابن سلام فى (الطبقات) لشعر المحدثين ، إلا أنه لا يلبث أن يصور سلوك ابن سلام فى هذه الناحية على أنه تعصب للشعر القديم – الذى رواه – ضد الشعر الحديث – الذى أغفل روايته – وهذا هو ما يمكن فهمه من وصفه لابن قتيبة ، الذى روى شعر المحدثين ، بأنه قد « تسامح » فى هذه الرواية ، ولا يستقيم وصف ابن قتيبة بالتسامح إلا مع وصف غيره بالتعصب .

ومن أمثلة الفهم لإعلاء اللغويين من شأن الشعر القديم كمصدر للغة النقية على أنه تعصب لذلك الشعر ضد شعر المحدثين ما ذهب إليه شوقى ضيف ، فى حديثه عن دور اللغويين فى المحافظة على اللغة والعمل على بقائها نقية سليمة ، فهؤلاء العلماء (كانوا حراساً أمناء على العربية ، فوضعوا قواعدها ودقائقها وجمعوا شعرها القديم ، واتخذوه مثلاً أعلى للفصاحة والبيان ، وظلوا يذودون عنها ذياداً قويًّا متعصبين للجاهليين تعصباً شديداً ، فهم الشعراء حقًّا ، وغيرهم عالة عليهم ، بل لقد أهدروا شاعرية معاصريهم ، ولم يجعلوا لشعرهم حرمة ولا فضلاً ، وإن قالوا حسناً فقد سبقوا إليه ، وإن قالوا قبيحا فمن عندهم ، ومنعوا الاحتجاج بشعرهم ، فهم لا يحتجون فى مسائلهم النحوية واللغوية إلا بعرب البادية) .

وإلى نفس هذ المنحى تقريباً ذهب جرونباوم ، وذلك بتصريحه إن علم اللغة كان بمثابة العامل المحافظ فى الأدب وأن القلق على الوضع الأدبي الناجم عن تلاشى الصلة ما بين أهل المدينة ولغة البدو الفصحى شجع على المضى فى الاتجاه التقليدى .

هكذا تحت سيطرة فكرة التعصب للقديم ، وما نتج عنها من تصوُّرِ جَرْيِ الشعراء وراء هذا القديم ، تتحول عملية استمداد الشواهد اللغوية والنحوية من الشعر القديم إلى تعصب لذلك القديم ، ثم يتحول ذلك التعصب إلى إهدار لشعر المحدثين ، ثم تصور النتيجة على أنها الجرى فى ركاب القديم ، وهو التصور الذى قام هذا البحث على هدمه من الأساس .

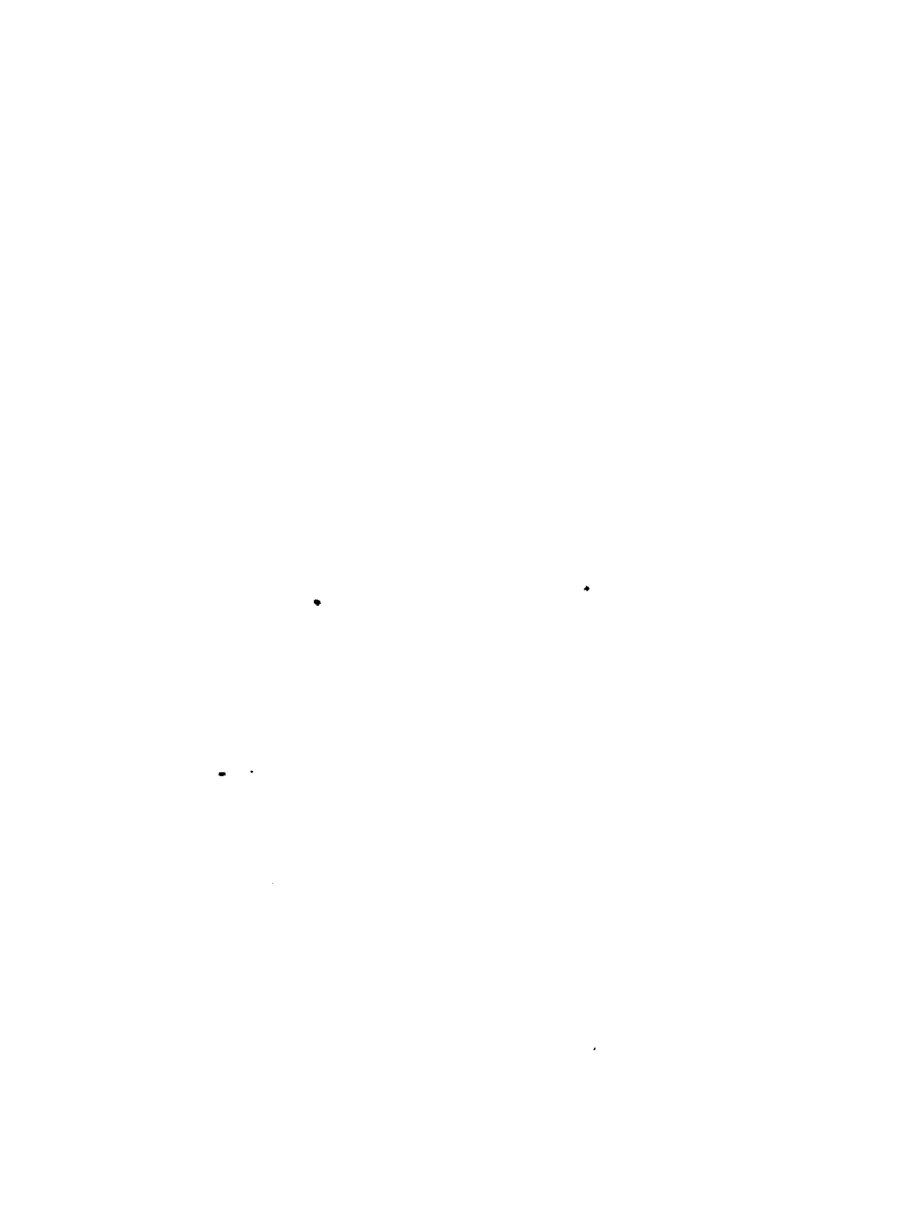
كلمة أخيرة

هذه رحلة أرجو - على قصرها - أن تكون كافية فى توضيح ما أردت الكشف عنه من حقيقة موقف قدامى النقاد - ابتداء من القرن الثانى الهجرى - من شعر الشعراء المحدثين فى العصر العباسى ، خاصة ذوى النزعات التجديدية منهم ، مثل بشار وأبى نواس .

وقد اتضح أن ذلك الموقف لم يكن بحال من الأحوال موقف التعصب ضد أولئك الشعراء .

على العكس من ذلك كان موقف القبول والتشجيع ، وهى الحقيقة التى تدخلت فى طمسها عوامل كثيرة من اللبس ، والتعجل فى فهم النصوص ، والخطأ فى توجيهها وعدم التنبه إلى المهام العديدة المتباينة التى فرضت على تصريحات أولئك النقاد كثيراً من التعارض الذى تساعد على إبرازه النظرة الجريئة ، ونقص الاستقراء .

وفى نفس الوقت تساعد على تجاوزه ، وتبين الحقيقة وراءه النظرة الكلية المتكاملة ، هذه النظرة التى كانت أساس منهجنا فى هذا الكتاب .



رقم الإيداع	١٩٧٨/٥٢٩٤
الترقيم الدولى	١ – ٥٣٩ – ٢٤٧ – ٩٧٧ ISBN

٦/٧٨/٢٨٣

طبع بمطابع دار المعارف (ج. م. ع.)